

مناصرة القضايا البيئية:

من الاحتجاج الى التقاضي

تقرير سنوي لقسم العدالة البيئية

العدالة البيئية



العنوان:

مناصرة القضايا البيئية: من الاحتجاج إلى التقاضي

المؤلفون

محمد قعلول، ايناس لبيض، حياة العطار، منيرة المجبري، رحاب
مبروكي، رابع بن عثمان

تنسيق

ايناس لبيض

تدقيق لغوي

رمضان بن عمر

التصميم وصورة الغلاف

زياد الحاج عياد

الفهرس

6 المقدمة

9 التحركات البيئية ما بعد الثورة: أشكال إحتجاجية متنوعة من أجل استرداد الحقوق.

ايناس لبيض ومحمد قعلول

9 مقدمة: الحراك الاجتماعي ما بعد الثورة

11 العدالة البيئية والحركات الاجتماعية البيئية

11 1. العدالة البيئية والمناخية

13 2. الحركات الاجتماعية البيئية

14 2.1. أهم المطالب

16 2.1. تطور الفعل الإحتجاجي في تونس

17 3. الحركات البيئية: تعدد الإستراتيجيات ومسارات مختلفة

17 1.3. حراك منيش مصب بعقارب-صفاقس

21 2.3. إعتصام الهوايدية من أجل الماء وضد الصناعات الإستخراجية

22 أ. المرأة الريفية في قلب الحراك

23 ب. أهم الشعارات المرفوعة

24 ت. ركود الحركة: تهميش سياسي وتغطية إعلامية ضعيفة

25 3.3. الحراك البيئي بخليج المنستير

26 أ. الآليات التقليدية للحراك

26 ب. الآليات المبتكرة في الإحتجاج

29 الخاتمة

30 إستراتيجية المناصرة في الدفاع عن الحقوق البيئية. تجارب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

منيارة المجبري وحياة العطار

30 المقدمة

32	نظرة عامة على إستراتيجية المناصرة
32	1. مفهوم المناصرة
33	2. الخطوات الخمسة لإعداد استراتيجية مناصرة فعالة
37	تجارب المنتدى في مناصرة الحقوق البيئية
37	1. مناصرة ضحايا العطش (جهتي القيروان وقفصه)
38	1.1. أزمة العطش بالقيروان وحملة مناصرة لتغيير السياسة المائية
45	2.1. قفصة: التوجه نحو إستراتيجية التقاضي لإنصاف الفئات المحرومة من الماء
47	2. مناصرة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة
47	1.2. القيروان: معركة جبل فضلون
49	2.2. قضية أهالي الرويسات
54	3.2. قفصة: مقاضاة السلطة المحلية للمؤسسات العمومية
56	الخاتمة
57	التقاضي من أجل ترسيخ العدالة البيئية. استخدام آلية التقاضي كإستراتيجية جديدة للدفاع عن الحقوق البيئية.
	رحاب مبروكي ورابع بن عثمان
57	المقدمة
59	التقاضي البيئي آلية من آليات ترسيخ حقوق الأجيال القادمة
59	1. مفهومه
59	2. أهميته
59	3. دوره في ترسيخ حقوق الأجيال القادمة
60	تقديم أبرز المشاكل البيئية بمنطقة الحوض المنجمي
60	1. انقطاع مياه الشرب
62	2. مخاطر التلوث الناجمة عن الصناعات الاستخراجية (الفسفاط - المجمع الكيميائي)

64	تعاطي السلطة مع المشاكل البيئية في الحوض المنجمي
	وولادة عقلية التقاضي البيئي
65	التجارب الوطنية في مجال التقاضي البيئي
65	1. تجربة عقارب - صفاقس
66	2. تجربة جبل فضلون - القيروان
68	مبادرة المنتدى التونسي للخروج من مربع التحركات
	المعزولة الى ترسيخ ثقافة التقاضي البيئي من أجل محاسبة
	الشركات الملوثة
71	التجارب المحلية في مجال التقاضي البيئي بولاية قفصة
71	1. نموذج المظيلة من أجل بيئة سليمة
72	2. نموذج سقودود من أجل الحق في الماء
72	التقاضي الية مهمة للدفاع عن الحقوق البيئية
74	الخاتمة
75	الخاتمة

المقدمة

إيناس لبيض المنسقة الوطنية لمشروع العدالة البيئية

تعيش السياسات التونسية منذ ما يقرب من عشر سنوات مرحلة بناء مستمر تأتي نتيجة مراجعة جميع المقاربات والنماذج التنموية التي تم تبنيها منذ الاستقلال. وتواصل ثورة 2011 رسم الصورة السياسية لتونس دافعة نحو إعادة تشكيل وهيكلية جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وقد سمحت حرية التعبير المكتسبة بتشريك المواطنين والفاعلين في الشأن العام بعد أن كانوا في السابق مجرد متفرجين على خيارات الحكومة التي تحدد تفاصيل حياتهم اليومية ومستقبلهم.

وعلى هذا الأساس، اكتسب المجتمع المدني المزيد من القوة وتضاعف نشاط الحركات الاجتماعية بحيث أصبحت ملزمة بمختلف المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان ورفاه المواطنين التونسيين. وكان من الطبيعي في فجر الثورة أن يكون التشغيل والكرامة والمقدرة الشرائية أساس أغلب الاحتجاجات والمطالب وذلك بالنظر إلى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت جزءا كبيرا من المناطق التونسية المنسية والمهمشة. وفي مرحلة ثانية، بدأت ترفع في بعض المناطق المتضررة بيئيا، شعارات تتعلق بالعدالة البيئية وتندد بتفاقم عدد من المشاكل الموجودة سابقا (مثل التلوث الصناعي في الحوض المنجمي وقابس) أو للتحذير من ظهور مشاكل بيئية جديدة (مثل الحق في الماء، وارتفاع مستوى سطح البحر، والنفائات...).

لا عدالة اجتماعية بدون عدالة بيئية: مثلت هذه الحقيقة نقطة انطلاق التعبئة حول المسألة البيئية ومكنت من إعطاء الحركات البيئية الشرعية اللازمة حتى تتواجد جنباً إلى جنب مع المطالب الاجتماعية المتميزة بنجاعة أكثر من حيث حشد المتظاهرين. ففي منطقة الحوض المنجمي على سبيل المثال، لم يكن

للمظاهرات ضد تلوث الهواء واستنزاف المياه الجوفية من قبل شركة فسفاط قفصة أي وقع خاص بها مقارنة بمطالب التشغيل والعدالة الاجتماعية والمهنية. أما اليوم فتبرز هوية محددة لهذه الحركات وتكرس لها حملات كاملة على غرار حملة "عطشتونا" في قفصة وفي مناطق أخرى من أجل الحق في الماء.

ومن ناحية أخرى، خصص دستور 2014 عددًا لا بأس به من مواد الحقوق البيئية والتصرف الجيد في الموارد الطبيعية. كما رافق هذا إطار تشريعي وقوانين جديدة تعنى بالشؤون البيئية والمناخية في تونس. وقد وجد الناشطون والحركات البيئية في هذا الإطار الجديد بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل تونس، أساسًا جيدًا لتنظيم نشاطهم بشكل فعال وضمان تحركات مبنية على أسس متينة.

وتبني الحركات البيئية بمختلف أسبابها على استراتيجيات وأدوات مختلفة للتعبير والاحتجاج تتطور وتكيف وفقًا للأوضاع المحلية فيما يتعلق بتطور المشكلة البيئية المطروحة، والعلاقة مع السلطات المحلية والإقليمية إضافة إلى ضرورة مواجهة القمع والاعتقالات إن لزم الأمر. وذلك ما سعت إيناس لبيض ومحمد قعلول إلى تحليله في الفصل الأول من هذا التقرير من خلال إجراء تحليل معمق للتنظيم الداخلي لثلاث حركات بيئية. حيث يرسم المؤلفان ملامح هذه الحركات ويفصلان المسارات المختلفة التي تتبعها مع تحليل قدرتها الداخلية على التفاعل والتجاوب مع السياق السياسي والاجتماعي المضطرب الذي تتفاعل معه.

ثم تحاول منيارة مجبيري وحياة العطار تقديم لمحة عن تجربة مشروع العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دعمه اليومي للحركات البيئية في عدة مناطق من البلاد. وهكذا يروي الفصل الثاني عمل المنتدى ودفاعه عن المواطنين المطالبين بحقوقهم في بيئة سليمة ومياه الشرب وفي التنمية المستدامة. وبناءً على استراتيجية المناصرة المتبعة من طرف هذه الجمعية،

تحاول هذه الورقة إجراء دراسة تشمل تدخلات مختلفة لفريق العدالة البيئية يمكن أن تكون بمثابة خارطة طريق لجمعيات أخرى تناضل من أجل الحقوق البيئية.

انطلاقاً من حقيقة أن المناصرة لا تخول دائماً استرجاع الحقوق المصادرة وضمان العدالة البيئية المنشودة، يصبح الانتقال من الدفاع عن الحقوق إلى موقع "الهجوم" ومحاسبة المخالفين للحقوق البيئية. ويمكن إطار العدالة الانتقالية من معالجة الإرث الثقيل لانتهاكات الحقوق البيئية في مناطق معينة بالإضافة إلى ضمان استمرارية النضال في ظل استنفاد أدوات المناصرة التقليدية. وتمثل هذه العناصر موضوع الفصل الثالث والأخير من هذا التقرير أين يرصد راجح بن عثمان ورحاب مبروكي ظهور التقاضي البيئي كأداة استراتيجية للدفاع عن الحقوق البيئية في منطقة الحوض المنجمي. ومن خلال عرض للمراحل المختلفة التي سبقت تبني هذه الاستراتيجية، يصف المؤلفان نجاحاتها في المعارك البيئية ومحاولة دحض سياسة اللاعقاب بالنسبة لمؤسسات الدولة والقطاعات الاقتصادية الأكثر إسهاماً في "الثروة" الوطنية التي لا يبدو منطقياً مقاضاتها بسبب تجاوزاتها البيئية لحقوق الأجيال الحالية والقادمة.

في الختام، فإن هذا التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية يمثل رغبة في معالجة القضية البيئية وفق الرؤية السياسية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي بالإضافة إلى كشف وتحليل المشاكل الرئيسية في البلاد، تحاول ديمقراطية الفعل الاحتجاجي البيئي في تونس من خلال جعل استراتيجياته وأدواته في متناول الجميع ومن خلال تقديم بسطة عن أعمال الرصد والدعم اليومية للحركات البيئية التي ينجزها الفريق. ويهدف هذا التمشي إلى دعم الحركات الاحتجاجية وولوجها إلى الحقوق البيئية إضافة إلى تعزيز مجهودات المؤسسات المسؤولة عن البيئة في تونس حتى تتمكن من تأدية مهامها على أكمل وجه ومن التفاعل الإيجابي مع الاحتجاجات البيئية.

نتمنى لكم قراءة ممتعة.

التحركات البيئية ما بعد الثورة: أشكال احتجاجية متنوعة من أجل استرداد الحقوق

إيناس لبيض ومحمد قعلول
المنسقة الوطنية والمنسق الجهوي لمشروع العدالة
البيئية بجهة المنستير

مقدمة: الحراك الاجتماعي ما بعد الثورة

مكنت ثورة 2011، التي ولدت في الحوض المنجمي عام 2008 وشهدت انطلاقها الفعلية بعد عامين في سيدي بوزيد، من تطور حرية التعبير والتظاهر، مما أدى إلى تعدد حركات الاحتجاج الاجتماعي والاقتصادي في جميع المناطق التونسية للمطالبة بحقوق تشمل مختلف القطاعات. وقد وجد العديد من النشطاء وأعضاء المجتمع المدني الذين تعرضوا سابقا للقمع والحرمان من حرية التظاهر، في الإطار السياسي المتقلب والانتقالي لما بعد الثورة فرصة ملائمة للتعبير بحرية عن مطالبهم وللاحتجاج جنبا لجنب ومعاوضة للمواطنين المهمشين والمحرومين من حقوقهم المدنية.

وتشهد اليوم مختلف جهات البلاد تصاعدا في نسق الاحتجاج سواء من أجل العمل، أو لتحسين مستوى المعيشة أو من أجل الإدماج الاقتصادي أو الحقوق البيئية، والذي يسعى بكل الوسائل النضالية المدنية لتحقيق مطالبه والولوج إلى الحقوق المضمونة في دستور 2011. وتخوض عديد المناطق معارك حقيقية على الميدان أو في وسائل الإعلام وعلى شبكات التواصل الاجتماعي بهدف الضغط على صناع القرار لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية الناجمة عن خيارات سياسية فاشلة يتواصل العمل بها من طرف

الحكومات المتعاقبة. حيث تتشارك مختلف البرامج والسياسات التنموية في اهتمامها بالتكلفة وبالجانب المالي الربحي بغض النظر عن التداعيات على المجتمع، والمقدرة الشرائية للمواطن التونسي ومحيطه الطبيعي ورفاهة عيشه بصفة عامة. ويتواصل في هذا الإطار استخراج واستغلال الموارد الطبيعية للمناطق الأكثر غنى طبيعيا في غرب وجنوب البلاد من أجل استثمارها في الجهات ذات الموارد الطبيعية المحدودة والتي تحظى نتيجة لهذا بمستوى اقتصادي ومعيشي أفضل. ويؤدي تواصل هذه السياسة المستنزفة لموارد المناطق الداخلية من أجل استثمارها في الشمال والساحل إلى تعميق الفجوة التنموية بين الجهات في ظل العجز عن تفعيل الفصول الدستورية في التمييز الإيجابي، مما يزيد من حالة الاحتقان ويوتر الوضع الاجتماعي بصفة عامة.

وعليه يتواصل تفاقم الفجوة بين المناطق الداخلية والساحلية، الشمال والجنوب والمناطق الحضرية والأرياف. الشيء الذي تعكسه مختلف المؤشرات التنموية بما لا يترك مجالا للشك (البطالة، نسبة الفقر، معدل الأمية، الولوج إلى الصحة، أمل الحياة..). ويساهم في تكوين ثنائية داخل المجتمع التونسي وفي التقصص المستمر للطبقة الوسطى التي لطالما تم تقديمها من طرف النظام السابق كدليل نجاح للسياسات التنموية ولمواصلة التمتع بالتمويلات الدولية لأهم الأطراف المانحة (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي).

وعلى عكس النظام الاستبدادي لبن على الذي استخدم الشرطة والقوة لقمع المتظاهرين وثنيهم عن نشاطهم، قدمت حكومات ما بعد الثورة نفسها على أنها حكومات دولة حقوق حيث الدفاع عن حقوق الإنسان من الأولويات وحيث حرية التظاهر مكفولة دون تجريم أو معاقبة. ولهذا تميزت فترة ما بعد العام 2011 في تونس بانتشار حركات احتجاجية أكثر تنوعا في محتواها، أكثر تنظيما وإصرارا على نيل أهدافها، مستغلة للأطر القانونية التي تتيح لها ما لم يكن ممكنا قبل الثورة.

العدالة البيئية والحركات الاجتماعية البيئية

1. العدالة البيئية والمناخية

تؤدي اليوم العديد من الانتهاكات البيئية الناتجة بالأساس عن المنوال الاقتصادي الليبرالي المتبع والقائم على الاستغلال غير العقلاني للموارد وتجاهل تجديدها وتدهور جودتها، إلى مظالم بيئية من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

وقبل أن تكون البيئة مجرد خزان للموارد الطبيعية تستغلها مختلف القطاعات الاقتصادية في أنشطتها، فإنها تمثل أساسا مجال عيش وازدهار وترفيه للإنسان بحيث يمثل الحفاظ على مختلف مكوناتها ركيزة لدعم الحق في الحياة، في الصحة وفي العمل اللائق، خاصة في المناطق الريفية التي تقوم أنشطتها على الموارد الطبيعية واستغلال الأرض. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم العدالة الاجتماعية لا يمكن فصله عن العدالة البيئية فكلاهما مرتبطان بالآخر ارتباطا وثيقا. ويمكن القول بأن مجمل التحركات البيئية اليوم حاملة لتطلعات اجتماعية ساهم تردي الوضعية البيئية في إبرازها على السطح.

وتُعرف العدالة البيئية والمناخية على أنها التمتع ببيئة سليمة والتعرض إلى آثار التغيرات المناخية بطريقة متساوية بين الجهات والأفراد. ويغيب هذا المفهوم في تونس للأسف حيث تعرف عديد الجهات مشاكل بيئية بالجملة على غرار التلوث الصناعي، التلوث بالنفايات والمياه المستعملة والحرمان من الماء الصالح للشرب.

وعلى نفس الشاكلة لا يمكن الحديث في تونس، التي تعتبر مهددة بشدة بالتغيرات المناخية، عن العدالة المناخية. وبحسب التوقعات، ستشهد ولايات الجنوب أعلى معدلات ارتفاع درجات الحرارة وتقلص الأمطار في ال 50 إلى ال 100 سنة القادمة. ويمكن القول إن آثار التغيرات المناخية في تونس أصبحت واقعا

ملموسا مع ارتفاع التهديدات بشح الماء¹، تقدم الصحراء وتواتر الكوارث الطبيعية مع تقاربها في الزمن على غرار فيضانات قابس 2017 ونابل 2018 و2019. وتتجلى هذه الآثار على المنظومة الفلاحية مع تقدم فترة الإزهار والاختلالات في الرزنامة الفلاحية بصفة عامة، بالإضافة إلى ظهور آفات ضارة مثل السوسة الحمراء للنخيل والذبابة البيضاء للزيتون. علاوة على ذلك، يهدد ارتفاع منسوب مياه البحر المناطق الساحلية كما هو الحال بالنسبة لجزيرة قرقنة التي قد تندثر أجزاء كبيرة منها بحلول 2030.

وتغيب العدالة المناخية في تونس باعتبار أن التونسيين ليسوا معرضين بالتساوي إلى آثار التغيرات المناخية. فخلال فيضانات 2017 بالجنوب التونسي و2019 بنابل، كان سكان الأرياف أكثر تضررا من تداعي المساكن وحالات الوفاة من سكان المناطق الحضرية وذلك بسبب اهتراء البنية التحتية المائية وغيابها التام في العديد من المناطق الريفية. كما أن موجات الحرارة الشديدة التي تعرفها البلاد خلال الصيف لا تلقي بظلالها على الأسر التونسية بنفس الشاكلة حيث يكابد المواطنون الأكثر فقرا ارتفاع درجات الحرارة في غياب وسائل التبريد وفي مساكن مبنية بمواد زهيدة لا تمكن من العزل الحراري، زد على ذلك غياب الماء وانقطاعاته المتواصلة في عديد الأرياف. وكمثال آخر على غياب العدالة المناخية، يمارس صغار البحارة في قرقنة صيد الإسفنج والصيد بالشرافي² في ظروف مناخية تعرف تواتر ظاهرة المد الأحمر ونفوق الأسماك وتدني الثروة البحرية التي تمثل مورد رزقهم الرئيسي. بينما في المقابل لا يمثل هذا الإشكال أي عائق أمام البحارة الكبار الذين يمتلكون وسائل صيد عصرية ومراقب تمكنهم من الصيد بكميات كبيرة وفي عرض البحر أين يكونون أقل عرضة لآثار التغيرات المناخية.

¹ بحسب تقرير صادر عن معهد الموارد العالمية (WRI) نُشر في سبتمبر 2020، فإن تونس مصنفة ضمن فئة الدول المعرضة لإجهاد مائي مرتفع.

² تقنية صيد تقليدية تتمثل في تركيب أحواض لصيد الأسماك، محاطة بمادة طبيعية مصنوعة من سعف النخيل.

ويعرف الشمال الغربي للبلاد بدوره غياباً للعدالة المناخية كما هو الحال في عين دراهم التي تعرف كل سنة تساقطاً للثلوج بكميات كبيرة يعزل متساكني الغابة لأيام ويتسبب في انزلاقات أرضية تهدم المنازل وتقضي على المواشي والزراعات. أضف إلى ذلك أن عين دراهم هي عرضة لاعتداءات متكررة على غابتها تتمثل في القص العشوائي للأشجار التي تمثل موروثاً طبيعياً ليس فقط لجهة الشمال الغربي ولكن للبلاد عامة حيث تمثل الغابات رئة المنظومة البيئية ككل كما يؤدي الاعتداء عليها إلى تقليص الحاجز الذي يحمي الأرض من الغازات المسببة للاحتباس الحراري³.

2. الحركات الاجتماعية البيئية

تتميز الحركات البيئية بعمرها الحديث نسبياً مقارنة بالحركات الاجتماعية من أجل العمل أو ظروف المعيشة أو الاندماج الاقتصادي عموماً. ولم يسبق أن كانت قضية المناخ والبيئة قضية أساسية في السياسة التونسية ماعدا بعض المشاريع التي كانت تهدف إلى "التبويض الإيكولوجي" على غرار شخصية ليبب والمشاريع البيئية التي ارتبطت به خلال فترة حكم بن علي. وعلى الرغم من الإطار التشريعي الهام المخصص للبيئة، تظل مسألة تكريس الحقوق البيئية ثانوية بالنظر إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتداولة من طرف الحكومات وذلك نظراً لضعف الإطار التطبيقي في علاقة بالتشريعات البيئية. ومن ناحية أخرى، فإن الوضع المناخي، كما هو الحال في معظم دول الجنوب، ليس من الأولويات السياسية وذلك نظراً لأن تأثيره على الحياة اليومية للمواطنين غير ظاهر أو محسوس بشكل مباشر كما هو الحال بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما أن المسألة المناخية ظلت لفترة طويلة شأناً نخبويّاً تتم مناقشته بين العلماء والباحثين والشركاء الأجانب في إطار مشاريع وبرامج نادراً ما تنبثق عنها خرائط طريق وخطط عمل واستراتيجيات عملية على أرض الواقع.

³ <https://ftdes.net/ar/foret-tunisie/>

كل هذا وتونس من الدول الموقعة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق كيوتو، واتفاق باريس. كما التزمت بتسريع تحولها في مجال الطاقة بهدف بلوغ 30% بحلول عام 2030، ولكننا اليوم بعيدون جدا عن هذا الهدف، حيث أننا بالكاد نصل إلى 5% كما تظل مجمل القطاعات المنتجة تركز على الطاقات الأحفورية. علاوة على ذلك فإن استراتيجية الدولة للحد والتأقلم مع تغير المناخ لا تزال غير موجودة والجهود المبذولة في هذا الإطار ضئيلة بالمقارنة مع حجم التحديات والمخاطر.

وعلى عكس المطالب المناخية، التي تتميز بجانب نخبوي (بيروقراطي) يفصلها نسبياً عن مطالب الشارع، بدأت الاحتجاجات الاجتماعية ذات المطالب البيئية في البروز منذ العام 2011، مع اكتساب الفاعل المحلي فسحة أكبر للتحرك ومن خلال الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك فعلي في الشأن السياسي. وقد انطلقت هذه التحركات من مناطق تعاني من مشاكل بيئية ثقيلة وقديمة كالتلوث الصناعي في قابس والحوض المنجمي وتلوث خليج المنستير، قبل أن تتوسع رقعتها لتشمل مناطق مختلفة من أجل مطالب بيئية خاصة بالوضع البيئي المحلي.

1.2. أهم المطالب

ساهم التفطن إلى تفاقم الآثار السلبية للتلوث والنشاط الصناعي على جودة الهواء والماء وصحة الإنسان في زيادة الضغط وتعدد الاحتجاجات من أجل الحق في استنشاق هواء نقي وشرب مياه نظيفة والعيش في بيئة سليمة كما هو منصوص عليه في الفصلين 44 و45 من الدستور التونسي.

ففي خليج المنستير على سبيل المثال، يؤثر التلوث البحري جراء المياه المستعملة المتأتية من مصانع النسيج وغسيل الجينز ومن شبكة الصرف الصحي على الثروة البحرية وعلى التنوع البيولوجي البحري بصفة عامة، في تهديد صاخر لمورد رزق البحارة وحياة متساكني الخليج. وتستمر على مدى العشر

سنوات، منذ 2006 الحركات الاحتجاجية تنديدا بهذه الكارثة ومن أجل إيجاد حلول تنقذ البحر والمتساكنين.

أما في مدن الحوض المنجمي بقفصة فقد بلغ الهواء نسبة كبيرة من التلوث جراء استخراج ونقل الفسفاط كما أصبحت المياه جوهرة نادرة في بعض الأحياء أين تقوم شركة فسفاط قفصة بالإفراط في استغلال آبار المياه وتحتكر استخدام المائدة المائية التي تتميز بشحها نظرا للظروف المناخية الجافة. وفي كل صيف، تتفاقم مشكلة انقطاع المياه ويصل التوتر الاجتماعي إلى ذروته في الحوض المنجمي كما تتألي الاحتجاجات مما يؤدي في بعض الأحيان إلى توقف النشاط في مغسلة الفسفاط وفي وحدات الإنتاج برمتها⁴.

أما المناطق الريفية في القيروان، في معتمديات حفوز وحاجب لعيون والشبيكة، فهي تعيش في ظل انقطاعات متكررة وطويلة للمياه نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وتهالك شبكات الربط بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو بسبب المشاكل الهيكلية والمالية التي تعاني منها مجامع التنمية الفلاحية المسؤولة عن توفير المياه في المناطق الريفية. ويزيد الطين بلة النشاط المكثف لوحدات تعبئة المياه المعدنية، التي تُفاقم من الضغط على مائدة المياه الجوفية مما يتسبب في تدني منسوبها واضمحلالها تدريجياً. على سبيل الذكر، تعد القيروان وحدها 10 وحدات لتعبئة المياه التي يترافق نشاطها مع الرفض وحالة من الاحتقان في صفوف السكان المعطشين. وقد عبر عن هذا الموقف م.الصالحي متساكن من حفوز خلال ورشة عمل انتظمت في فيفري 2020 بمناسبة مؤتمر الحركات الاجتماعية المنعقد في سوسة "حفرت الدولة هنا منذ الثمانينات حوالي عشرين بئراً لتزويد الفنادق في منطقة الساحل بالماء. ويواصل الماء سلك هذه الطريق إلى يومنا هذا بينما نحن نموت من العطش. بالإضافة إلى ذلك، تُمنح تراخيص تنقيب بصفة دورية للمصانع لاستخراج المياه وتعليقها في حين لم يتم حفر أي بئر لتحسين إمدادات مياه الشرب للسكان!".

⁴ <https://ftdes.net/ar/accas-a-leau-bassin-minier/>

وبحسب إحصائيات المرصد الاجتماعي التونسي، سجل شهر جويلية 2020 77 حركة احتجاجية من أجل الماء، أي ما يعادل 17٪ من مجموع 798 حركة اجتماعية مسجلة في البلاد. وكانت ولاية القيروان على رأس القائمة بين جميع الولايات حيث سجلت لوحدها 55 احتجاجا من أجل الحق في الماء. وكانت هذه الاحتجاجات في شكل حركات عفوية وعرضية انتظمت بعد انقطاع مفاجئ للمياه تواصل لفترات مختلفة (وقفات أمام الصوناد، قطع للطرق، مسيرات احتجاجية نحو الإدارات ومراكز القرار...).

1.2. تطور الفعل الاحتجاجي في تونس

لا يهدف هذا العنصر إلى تحليل الفعل الاحتجاجي من منظور علم الاجتماع⁵ ولكن الدارس لتاريخ التحركات الاجتماعية في تونس بمختلف مطالبها، يلحظ لها ثلاثة أشكال رئيسية:

➤ شكل واسع النطاق يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات هامة في الهيكل العام للسلطة وتصور مختلف تماما لسياساتها على غرار ثورة الخبز سنة 1984 وأحداث قفصة في عامي 1980 و2008 وثورة 2011،

➤ حركات احتجاجية عفوية تحدث بعد إشكال قد يكون مؤقتا كما هو الحال في المجال البيئي بالنسبة لانقطاع المياه، هجوم موجة من البعوض أو ظهور سحابة مفاجئة من الغبار أو على إثر مشكل بيئي متجدد أو متفاقم مثل ذروة التلوث في موقع صناعي (pic de pollution)، أو زيادة معدلات الانبعاث بجوار مصب للنفايات أو نفوق أنواع حيوانية أو نباتية بعد التعرض الطويل للتلوث،

➤ الحملات المنظمة التي يمكن أن تنشأ من ردة فعل عفوية ومحددة في الزمن ولكنها تنجح بمرور الوقت في التنظم هيكليا وخلق استراتيجيات عمل واتصال

⁵ هذا لا يندرج ضمن مجال خبرتنا ولا في إطار الهدف الرئيسي لهذا المقال الذي هو محاولة بحث قائمة على الخبرة المكتسبة من الدعم اليومي الذي يقدمه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للحركات البيئية.

قويتين تخولان الرد بشكل جيد على القمع المسلط من قبل السلطات، حتى يتسنى لها مواصلة النضال بشكل دؤوب ضد مشكلة معينة.

ومن جانبها شهدت الحركات البيئية تطوراً وتغيرات إستراتيجية في المحتوى وأساليب العمل التي أعقبت تطور العقلية الاحتجاجية لدى التونسيين بعد نفحات الحرية المكتسبة إثر الثورة والتأسيس التدريجي لتقليد وعادة الاحتجاج البيئي. وقد تبلور هذا التحول من خلال إلمام أكبر بالحقوق البيئية والنصوص القانونية والدستورية التي تضمنها.

ويكتسي الشكل الأخير من أشكال الاحتجاج في علاقة بالتحركات المنظمة والمهيكلية أهمية كبيرة لما يحمله من رسائل حول حقوق الإنسان البيئية وضرورة العمل على التجديد في صورة الفعل الاحتجاجي ومحتواه وفي تكتيكات العمل من أجل ضمان تواجد متواصل وضغط مستمر من شأنه استرجاع الحقوق المسلوقة. وتتميز الحملات البيئية بنقاط قوة وضعف تحدد مسار الحملة وتؤدي إلى نجاحها في تحقيق مطالبها من عدمه. كما تؤثر بشكل مباشر على مدى الوقع المجتمعي والاعلامي وبالتالي على القاعدة الجماهيرية والحزام الإعلامي لأي حراك احتجاجي .

ويرتكز العنصر الموالي من هذا المقال على بروفيل (profil) ثلاث حركات بيئية مختلفة من حيث أسباب واستراتيجيات النضال. ولا يهدف التطرق إلى هذه التحركات إلى سرد تاريخ نشأتها وتكونها مع الوقت بقدر ما هو قراءة نقدية في أدوات عملها والوسائل الاحتجاجية التي تعتمد عليها.

3. الحركات البيئية: تعدد الاستراتيجيات ومسارات مختلفة

1.3. حراك مانيش مصب بعقارب-صفاقس

تعاني محمية القنة الطبيعية بعقارب من ولاية صفاقس، تواجد أربع مشكلات بيئية تجعل هذا المكان وسكانه ضحايا كارثة بيئية حقيقية. ويتمثل

المشكل في تواجد مصب لمادة المرجين بالإضافة الى مياه الصرف الصحي والمياه غير المعالجة من مصنع للكرتون وأخيراً ثاني أكبر مصب نفايات مراقب في تونس. وتجتمع هذه الملوثات البيئية لترسم لوحة تعكس واقعا بيئيا كارثيا يؤثر ليس فقط على المحيط الطبيعي ولكن أيضا على صحة السكان ورفاهة عيشهم. وتنتشر في مدينة عقارب أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية ولدغات البعوض الحامل للفيروسات، وأخيراً سجلت حالات عقم عند النساء وحالات وفاة جراء ال 620 طناً من النفايات المنزلية والصناعية التي يتم إلّاؤها يومياً في مصب القنة الذي تبلغ مساحته 35 هكتاراً.

ولدت حملة مانيش مصب في عام 2018 من فكرة لشباب عقارب للتنديد بمجمل هذه الانتهاكات البيئية والتركيز بشكل خاص على تلوث الهواء والمياه الجوفية والأرض الناجم عن سوء التصرف في مصب القنة. وقد تميزت الحملة منذ انطلاقها بشكل فريد للاحتجاج: الفن والصدمة المرئية (le choc visuel) وعلى هذا الأساس لم يقع تنظيم مسيرات في الشوارع، ولا اعتصامات أمام الادارات، بل كانت نقطة الانطلاق فنية بحتة. وقد طوع الشباب القائد لهذه الحملة التكوين الفني للبعض منهم من أجل جلب اهتمام الرأي العام بطريقة مغايرة ودق ناقوس الخطر دون إحداث ضجة كبيرة. حيث كان الانطلاق الفعلي لحملة مانيش مصب على مواقع التواصل الاجتماعي مسبقاً بأعمال لمسرح الشارع واستعراض لملكة جمال صفاقس تتمشى وسط أكاداس من الفضلات في محاولة لإيصال رسالة حول جمال الطبيعة الذي يغتاله التلوث والنفايات⁶.

ثم اتخذت الحملة مساراً كلاسيكياً إلى حد ما للتنديد بالتلوث في عقارب والمطالبة بإغلاق مصب القنة حيث تم التوقيع أولاً على عريضة وقدمت شكوى بناءً على المادة 45 من الدستور. وقد لعبت التغطية الإعلامية لوفيات ضحايا

⁶لمزيد من التفاصيل حول العنصر الفني في الحملة راجع الفصل المخصص لها في التقرير السنوي لعام 2019 لقسم

العدالة البيئية. <https://ftdes.net/rapports/justice.envi2019.ar.pdf>. الصفحة 16

التلوث في عقارب دورًا لصالح المتظاهرين الذين كسبوا قضيتهم في 10 أكتوبر 2019 بصدور القرار القضائي بغلق المصب نهائيًا.



لوحة لمأمون العجي تصور عقارب كحاوية فضلات أين يتم رمي كل شيء بما في ذلك الحق في بيئة سليمة وفق المادة 45 من الدستور

تمت إدارة هذه المرحلة الثانية من حملة مانيش مصب وفق استراتيجية تتبعها معظم الحركات البيئية لانتزاع حقوقها ألا وهي زيادة الضغط والجوء إلى دعم المحامين. لكن التكتيكات المستعملة في المرحلة القادمة جعلت الحملة تحظى بشعبية وتغطية إعلامية كبيرة، لا سيما من خلال التركيز على التشبيك الإعلامي واستقطاب الشخصيات العامة والمشاهير (ممثلين وصحفيين ومقدمي برامج تلفزيونية معروفين) لدعم الحملة ونشر رسائل

مساندة لسكان عقارب في نضالهم على الشبكات الاجتماعية⁷. وقد ساهم هذا التمشي في زيادة عدد أنصار الحركة وبالتالي في تعزيز قاعدتها الشعبية.

وحيث أن قرار إغلاق المصب لم يطبق فقد أعاد شباب الحراك إطلاق حملتهم، التي توقفت نسبيًا بين فيفري وأوت 2020، لتستأنف نشاطها وبقوة هذه المرة انطلاقًا من مسيرة يوم 13 أوت، العيد الوطني للمرأة تلاها اعتصام بمدخل المدينة وإغلاق الطريق أمام جميع الشاحنات التي تنقل النفايات إلى المصب التي اضطرت إلى العودة أدراجها محملة بنفاياتها.

⁷رسالة مساندة من الممثل جعفر القاسبي :

<https://www.facebook.com/chokri.elbahri/videos/10223737794262038>



وعلى مدى أكثر من أسبوع، لم يقع تصريف النفايات من كامل ولاية صفاقس داخل مصب عقارب مما جعل الأصوات ترتفع لحل هذه المشكلة وإعادة الوضع إلى "طبيعته". ويمكن تعطيل السلسلة المعتادة لتصريف النفايات بصفاقس من ظهور حالة بيئية حرجية في جميع أنحاء الولاية جعلت مواطنيها ومسؤوليها يعيشون ولو لبضعة أيام الأزمة التي يعيشها سكان عقارب منذ سنوات. وقد أدت خطورة الوضع البيئي إلى سلسلة من الاجتماعات على جميع المستويات، من البلدية إلى الولاية، وصولاً إلى وزارة البيئة التي انتهت بالاعتراف بخطورة الوضع البيئي في عقارب وأمرت بتطبيق قرار إغلاق مصب القنة بحلول العام 2021.

وإلى حين ذلك، تلتزم الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (ANGED) بمراقبة الوضع البيئي في المنطقة لتجنب أي تدهور محتمل كما يبقى نشاط الحملة على أهبة الاستعداد للعودة إلى مربع الاحتجاجات في حالة عدم تطبيق الاتفاق المبرم.

شهدت حملة "مانيش مصب" منذ انطلاقها قمعا واثم أعضاءها بالمخربين والأنانيين الذين لا يفكرون إلا في الوضع البيئي في مدينتهم بغض النظر عن الوضعية البيئية لولاية صفاقس بأكملها حيث حاولت أطراف مختلفة تجريم الحراك وتأليب الرأي العام حول الشباب المعتصم بدعوى أنهم يعطلون سير

العمل الطبيعي للمصب ويتسببون في كارثة بيئية في الولاية. وتستمر اليوم الحملة في الضغط على السلطات وعلى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات رغم التراخي الملحوظ في تطبيق قرار إغلاق المصب ورغم تجريم أربعة من الشباب القيايين للحراك الذين تم اعتقالهم ثم إطلاق سراحهم بعد وقفة حازمة من محاميهم وضغط جماهيري وإعلامي للتنديد بتجريم الاحتجاجات البيئية⁸.

2.2. إعتصام الهوايدية من أجل الماء وضد الصناعات الإستخراجية

تقع قرية الهوايدية في معتمدية طبرقة من ولاية جندوبة. وتكمن أهميتها في كونها مثالا لفشل السياسة الاقتصادية للبلاد القائمة على دعم الصناعات الاستخراجية والدفع العشوائي نحو الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، لا سيما الماء.

كانت البداية في 23 ديسمبر 2019 بسلسلة من التظاهرات واعتصام لسكان دوار الهوايدية للمطالبة بإغلاق نهائي لمقلع حجارة بالمكان تديره شركة الاتحاد بالشمال الغربي حيث أن آلات الحفر الكبيرة وصلت خلال نشاطها في التكسير والاستخراج إلى منبع المياه الذي يغذي عين ذكارة التي تمثل المصدر الوحيد لمياه الشرب في القرية. وقد تسبب تلوث المياه تدريجيا بالغبار وتراكم المواد الصلبة الناتج عن نشاط الاستخراج ليس فقط في تدهور جودة المياه ولكن أيضًا في الحد من تدفقها عن طريق تقليل عدد مجاري المياه التي تزود القرية من 5 إلى 2 فقط.

وقد حاول السكان حماية مصدر المياه من خلال تغطيته بوسائل بسيطة، لكن ذلك لم يمكن من حماية المياه العميقة التي تواصل اختلاطها وتلوثها بمواد البناء المستخرجة مما جعلها تفقد نقاءها وتتحول إلى مياه طينية، ما يعبر عنه سكان الجهة بـ "الغرم".

⁸ منتدى-الحقوق-الاقتصادية-والاجتماعية-يساند- <http://www.assabahnews.tn/article/248462/> أهالي-عقارب-ونشطاء-حراك-مانيش-مصب

وفي خطوة أولى، اتجه متساكنو الهوايدية نحو والي جندوبة لطلب التحرك من أجل كف الضرر ولكن هذا الأخير كانت له الجرأة أن يصرح لوسائل الإعلام أمام دهشة وخيبة أمل فلاحي الهوايدية أن مياه عين ذكارة صالحة للشرب ولا تشوبها شائبة!

وأمام تواصل هذه المظلمة وما يشوب موقف والي جندوبة من تواطى مع الشركة المنتهكة، انتهى الأمر بالسكان برفع شكوى في 10 جانفي 2020 ضد الشركة المستغلة للمقلع مدعومين من عدد من المنظمات غير الحكومية والمحامين. وقد استند الأهالي ومحاموهم على تقريرين لخبراء من الوكالة الوطنية لحماية المحيط يثبتان الآثار السلبية لنشاط المقلع المذكور على البيئة وعين المياه، إضافة إلى أن رخصة استغلال الجبل من طرف الشركة منتهية الأجل منذ أفريل 2019.

أ. المرأة الريفية في قلب الحراك

كانت نساء دوار الهوايدية، تلقائيا أو تكتيكيا، في صدارة الحراك منذ بداية الاعتصام في نهاية سنة 2019. فقد كان تأثير تلوث عين ذكارة على هؤلاء النسوة مضاعفا سواء بالنسبة لتزويد عائلاتهم بالماء أو لسقاية قطع الأرض الفلاحية الصغيرة للفواكه والخضروات التي يدرنها بجانب منازلهم. وعلى هذا الأساس، كن دائما في الخطوط الأمامية للنضال خلال الاحتجاجات وكانت امرأتان من بين الأشخاص السبعة الذين تم اعتقالهم بعد الوقفة الاحتجاجية الاولى أمام مقر الولاية.

ومن ناحية أخرى، فإن خيمة الاعتصام التي أقيمت منذ جانفي 2020 في سفح الجبل لا تخلو من نساء الهوايدية اللاتي لا يفوتهن فصل من فصول القضية ومصمات على عدم الاستسلام والمضي قدما لتفعيل حقوقهن البيئية. وقد أجبر الاعتصام أسفل موقع المقلع المستثمر على التوقف مؤقتا عن نشاطه، مما لا يزال غير كافٍ بالنسبة للسكان الذين يطالبون بإغلاق نهائي ورسعي من قبل السلطات الجهوية والوزارات المعنية.



11 مارس، على
الجدران الخارجية
للولاية. نساء
الهوايدية يضعن
بصمات أيدي
بالمياه الموحلة
لتبوع ذكارة

16 سبتمبر، أمام
المحكمة الابتدائية
بجندوبة. النساء
في الصف الأمامي
جنباً إلى جنب مع
الرجال



ب. أهمية الشعارات العرفوقة

كانت الرسائل التي حاول المحتجون تمريرها من قبيل "المقطع مغلق بقرار شعبي" و "عين ذكارة يا سمسارة!"، تستنكر التواطؤ الضمني لوالي جندوبة مع الشركة المستغلة للمقطع. وقد أثار تسليط الضوء على أهمية عين الماء لنحو 50 أسرة في دوار الهوايدية ولمورد رزقهم، اهتمام ودعم عدد من المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان الذين رأوا في هذا الحراك تجسيداً لصراع طبقي للفلاحين من أجل الحق في الماء والأرض في مواجهة الرأسمالية

الاستخراجية. ومن هذا المنطلق، استخدمت شعارات على الشبكات الاجتماعية للتركيز على مشروعية اعتصام الهوايدية ونصرة للفلاحين أصحاب الحق: # السيادة_الغذائية، # الحق_في_الماء و # الإرهاب_البيئي.

ت. ركود الحركة: تهميش سياسي وتغطية إعلامية ضعيفة

يستمر اليوم اعتصام الهوايدية منذ 10 أشهر. وبالمقارنة مع حركات بيئية أخرى، يعرف الاعتصام نوعاً من الركود على الرغم من إصرار السكان والدعم الدؤوب من المجتمع المدني. ويرجع ذلك بصفة كبيرة إلى وسائل الإعلام التي لم تلعب دورها بما فيه الكفاية لصالح التغطية الجيدة والدعاية لقضية الهوايدية، باستثناء بعض المبادرات المواطنة والمحطات الإذاعية المحلية. ويرجع ضعف التغطية الإعلامية إلى غياب استراتيجية حقيقية في هذا الاتجاه مما يمثل عقبة حقيقية أمام تعزيز مشروعية الحراك وتحقيق التعبئة الجماهيرية المطلوبة للضغط على السلطات الجهوية المتهمة بالتآمر مع المسؤول عن المقطع. ويمكن تفسير الركود النسبي وضعف التغطية الإعلامية للحراك بما يلي:

➤ تفتقر الحملة لممثلين في طبرقة أو في وسط الولاية أو المدن الكبرى المجاورة. ونتيجة لذلك، فإن نفس الأشخاص هم دائماً من يتظاهرون أمام الولاية أو يحضرون يوم الجلسات في المحكمة. وذلك رغم أن هذه القضية تمثل عدة حالات أخرى من الاستيلاء على الموارد الطبيعية والاستغلال الصناعي العشوائي للطبيعة في جهة الشمال الغربي أو المناطق الريفية الأخرى من البلاد؛

➤ التهديد البيئي والاجتماعي المرتبط بتلوث عين الماء بسبب نشاط المقطع، قد تعتبره بعض وسائل الإعلام بسيطاً بالنظر إلى عدد السكان المعنيين والمجال الجغرافي المحدود. وذلك على العكس من حراك مانيش مصب، على سبيل المثال، حيث كان الأمن البيئي لولاية صفاقس بأكملها في خطر، وهو الأمر الذي كان حاسماً في نهاية الأمر في قرار غلق مصب القنة نهائياً؛

• التهميش التاريخي والعزلة والتغيب السياسي والإعلامي لمنطقة الشمال الغربي بشكل عام ليس بالأمر الجديد ويلعب دورًا حاسمًا في ضعف التغطية الإعلامية لقضية الهوايدية كما هو الحال بالنسبة لجميع الحركات الاجتماعية التي تنشأ في الجزء الغربي من البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهشاشة الاقتصادية في هذه المناطق لا تخول للحركات الاجتماعية بصفة عامة حشد ما يكفي من الموارد المالية واللوجستية والبشرية للتطور وتحقيق النجاعة المطلوبة.

3.3. الحراك البيئي بخليج المنستير

نشأ حراك خليج المنستير سنة 2006 بعد الكارثة البيئية التي حلت بأهالي مدينة قصبية المديوني من نفوق للأسماك وتغير لون البحر إلى الأحمر وانبعاث لغاز كبريت الهيدروجين مما أدى إلى عديد حالات الاختناق. كما أن هذا الحراك هو نتيجة استفحال المشاكل التنموية والاجتماعية بالجهة والركود الاقتصادي الناجم عن تدهور مورد الرزق الأساسي بالنسبة للسكان وهو الصيد البحري جراء سكب المياه المنزلية المستعملة مباشرة في البحر عن طريق محطة التطهير صيادة -لمطة - بوحجر ومحطة التطهير بالفريانة ومحطة التطهير بجمال التي تقوم بإلقاء المياه المستعملة في وادي المالح والذي يصب في الخليج عبر قناة خنيس. كما يتمركز حوالي 62 مصنع غسل ودباغة النسيج تقوم بإلقاء المياه الصناعية المستعملة دون معالجة في الأحواض الطبيعية المتلقية ومنها مباشرة في الخليج مما تسبب في تدهور الوضع البيئي وتغيرات إيكولوجية وبيئية خطيرة في الأوساط الطبيعية المجاورة.

وأمام صمت الدولة وانكار مسؤوليتها فيما حصل اندلعت موجة احتجاجية كبيرة وانطلق معها مسار حراك خليج المنستير من 2006 إلى اليوم، مستعملا لتحقيق أهدافه آليات مختلفة.

أ. الآليات التقليدية للحراك

شهد حراك خليج المنستير عديد الوقفات الاحتجاجية في معظم مدن الخليج أبرزها قصيبة المديوني سنة 2006 وخنيس - قصيبة المديوني - صيادة - لمطة - بوحجر في جويلية 2011 وصيادة 2019 لاستنكار ما يحدث من ظلم صارخ تجاه أهالي المنطقة، واتسمت الوقفات قبل الثورة بحدتها نتيجة القمع الكبير المسلط من قبل نظام بن علي، أما بعد الثورة فقد أصبحت بشكل دوري ومكثف لمحاولة الضغط على السلطة من أجل حلحلة مشكل التلوث في خليج المنستير. واتخذ الحراك في بعض المناسبات مسارا أعنف حيث لجأ النشطاء إلى قطع الطريق والاعتصام أمام مقر ولاية المنستير وداخل محطة التطهير. وكانت فترة حكم الترويكما الأعنف حيث سجلت اقتحام وحرق لبعض معدات محطة التطهير بواد السوق وأيضا غلق الطريق الوطنية عدد 92 لمدة 5 أيام متواصلة في سبتمبر 2013.

وكانت طرق الاحتجاج التقليدية هذه من غلق للطريق واعتصامات وحرق، أول أشكال الاحتجاج التي انطلق معها حراك خليج المنستير وذلك تزامنا مع حدة الأضرار التي ظهرت في الخليج وكردة فعل مشحونة بالغضب لتردي الوضع البيئي. وعلى الرغم من كونها طرق تقليدية إلا أنها أعطت دافعا كبيرا لمسيرة الحراك وكانت وسيلة من وسائل الإرباك والضغط الكبير على السلطة.

ب. الآليات المبتكرة في الاحتجاج

➤ الاحتجاج الفني والاعلامي

بعد مرحلة أولى تقليدية، عمل حراك خليج المنستير على تنويع أشكال الفعل الاحتجاجي ليتسم بالإبداع في بعض الأحيان باستعمال طرق جديدة ومبتكرة في الاحتجاج كالاحتجاج الفني مع القيام برسم بعض الصور التحسيسية "غرافيتي" على جدار محطة التطهير صيادة - لمطة - بوحجر ومن أبرزها غرافيتي "الحوت يحب يحرق" الذي لاقى رواجا كبيرا⁹ والقيام ببعض الأعمال الوثائقية من

⁹https://www.youtube.com/watch?v=ChBDvCfbrNM&feature=youtu.be&ab_channel=Thedeezay

أبرزها فيلم "خليج المنستير بين المعاناة والأمل"¹⁰ بالإضافة الى تنظيم مهرجان الأفلام البيئية الذي شمل جميع مناطق الجمهورية وذلك سنة 2019، وأيضا بعض الومضات التحسيسية في مواقع التواصل الاجتماعي وقيام بعض شباب صيادة بأداء أغنية شبابية لمحاكاة واقع التلوث بالخليج. وتعزيزا لهذا التوجه الفني، عمل حراك خليج المنستير على استقطاب الاعلام في إطار استراتيجية الضغط على السلطة ومحاولة كسب المزيد من الدعم من منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية وذلك بنشر عديد المقالات في صحف تونسية وعالمية والمشاركة في برامج تلفزيونية أبرزها برنامج "مراقبون" على قناة فرانس 24. كما لقيت تظاهرة "دلفيس 2010" التي انتظمت في صائفة 2010 من طرف مكونات المجتمع المدني بصيادة صدى طيبا لدى وسائل الاعلام ومكنت من مزيد تسليط الضوء على أهم مشاكل خليج المنستير.

➤ الندوات والمفاوضات من أجل اقتراح سياسة بديلة: مشروع الكاهنة بالتوازي مع الضغط الفني والإعلامي، تم تنظيم اجتماع شعبي بمدينة قصبية المديوني بحضور والي المنستير والمدير العام للديوان الوطني للتطهير. وتم إثر هذا الاجتماع اقتراح مشروع "الكاهنة"¹¹ من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كبديل لمشكل تلوث خليج المنستير وكحل لمشكلة المياه الصناعية والمنزلية المستعملة في تونس. وإثر ذلك تتالت الاجتماعات والندوات حول المشروع المقترح من قبل المنتدى وتم عقد جلسات مع نواب الجهة ومكونات المجتمع المدني وخبراء لتدارس الاستراتيجية المقترحة في مقاومة التلوث بخليج المنستير. وفي ديسمبر 2012 تم الاتفاق على غلق محطة (صيادة - لمطة - بوحجر) وتحويلها إلى محطة ضخ مع البحث عن مكان جديد للمحطة.

¹⁰ <https://www.youtube.com/watch?v=hZrVPuswZdc&t=496s>

¹¹ <http://ftdes.net/rapports/alkahina.pdf>

وفي سنة 2013 قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإصدار تقرير الكارثة البيئية بخليج المنستير¹² والذي كان له صدى واسع خاصة لدى وسائل الاعلام المحلية والأجنبية وأيضاً لدى مكونات المجتمع المدني بالخارج لما يبرزه من انتهاك وتعدي صارخ على حقوق مواطني الخليج في حقهم في العيش في بيئة سليمة.

وقد تم تكثيف الندوات والحملات التحسيسية من قبل المجتمع المدني بالجهة خاصة جمعية ابن رشد للثقافة والعلوم بصيادة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والغرفة الفتية العالمية من أجل التعريف بمشروع الكاهنة المقترح لاستصلاح خليج المنستير. وفي أواخر 2015 تم تبني المشروع من قبل وزارة البيئة.

وكانت مجمل هذه الآليات المستعملة تقليدية كانت أو فنية وإعلامية جزءاً من حملة المناصرة المتبعة من قبل حراك خليج المنستير لبلوغ الهدف المنشود وإزالة كل مظاهر التلوث في الخليج. وقد اتبع الحراك علاوة على ذلك طرقاً علمية من أجل دحض وتكذيب ادعاءات السلطة في محاولاتها المتكررة للمغالطة فيما يخص تلوث البحر وذلك من خلال القيام بتحليل مخبرية لمياه البحر ودراسات وحملات توعوية للتحسيس بمخاطر وعواقب التلوث على صحة الانسان وسلامة محيط عيشه.

بعد مرور 14 سنة على انطلاق الحراك البيئي في خليج المنستير، تبنى هذا الأخير مختلف الأساليب والآليات خاصة مع اكتساب الخبرة في التعامل مع السلطة والإدارات المعنية بالشأن البيئي. وأصبح الحراك هو من يتحكم في مسار المفاوضات وعملية الاستصلاح خاصة بعد تبني مبادرة المجتمع المدني المتمثلة في مشروع "الكاهنة". كما اكتسبت قضية تلوث خليج المنستير بمرور الوقت بعداً اجتماعياً خاصة وأن مشكل التلوث يمس ما يزيد عن 200 ألف ساكن. ويمثل

¹²<http://ftdes.net/rapports/desastreecologiqueMonastir.pdf>

توسيع قاعدة المناصرة والحزام الميداني من أهم استراتيجيات هذا الحراك الذي يواصل نضالاته من أجل ردع الملوّثين وإنقاذ البحر والثروة السمكية.

الخاتمة

سواء في الهوايدية أو عقارب أو المنستير، كان السبب الذي انتفض من أجله المواطنون هو الحق في بيئة سليمة وصحية كما يكفلها الدستور وجميع المواثيق الدولية. وسواء كانت هذه الاحتجاجات كلاسيكية أو مبتكرة، فكلها مشروعة وتستحق الدعم والمساندة في نضالها اليومي من أجل استعادة الحقوق البيئية المنتهكة، التي أبدت الدولة بمؤسساتها عجزا عن ضمانها للمواطنين إما بسبب عجز في الموارد المادية أو اللوجستية أو بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية.

إستراتيجية المناصرة في الدفاع عن الحقوق البيئية

تجارب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مبادرة المجبري وحياة العطار

المنسقة الجهوية لمشروع العدالة البيئية ومساعدة برامج
عن فرع القيروان للمنتدى

المقدمة



لم تكن البيئة قبل
وابان الثورة من أولويات
المواطن الذي ثار آنذاك
لتغيير واقعه الاقتصادي
والاجتماعي لكن بعد الثورة
أثمرت الحرية بروز عدة
جمعيات ومنظمات
وتنسيقيات تعمل من اجل
القضايا التي تهتم التونسيين

وحياتهم وحياة الأجيال القادمة. فكما سعت حثيثا لتحقيق أهداف الثورة
والشعارات التي رفعها المواطن الثائر ذات ديسمبر 2010 جانفي 2011 سعت
أيضا لتكريس ثقافة الحقوق البيئية ودسترتها والدفاع عن حق التونسي في البيئة

السليمة وفي التنمية المستدامة نظرا لارتباط العدالة البيئية والمناخية بالعدالة الاجتماعية.

وقد دفع تغوّل القوى الاقتصادية ومصالح الرأس مالية على حساب البيئة وصحة المواطن المناضلين والمجتمع المدني والهياكل الناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى التحرك والضغط على السلطة والمشرّع من أجل دسترة هذه الحقوق فكان في دستور 2014 اعتراف بأهميتها وبمشروعيتها من خلال الفصلين 44 و45 اللذان يقران بحق كل مواطن في الماء وبحقه في بيئة سليمة وبواجب الدولة في حماية الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد للثروات في الفصلين 12 و13. هذا إضافة إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي أمضتها الدولة التونسية والتي وجب عليها احترامها والالتزام بها أمام المجتمع الدولي.

لأجل ذلك اعتمد المجتمع المدني عدة آليات وخطط لتحقيق المطالب وتغيير السياسات وتكريس منوال تنموي متوازن وصديق للبيئة، وسعى في كل مرة إلى تطوير أساليب عمله من أجل إيجاد الطريقة المثلى ذات الفاعلية لإحداث التغيير وفق أسس سليمة. فكانت المناصرة الأداة الأساسية لخوض المعارك الحقوقية وإحداث التغيير على السياسات الموجودة وتحقيق العدالة البيئية، وذلك عن طريق استهداف صناع القرار وتحملهم مسؤولياتهم تجاه مطالب المحتجين وتجاه القضايا المجتمعية البيئية.

وفي هذا الإطار يهدف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع العدالة البيئية إلى الدفاع عن الحقوق البيئية والاجتماعية كالحق في الماء والحق في بيئة سليمة والحق في التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية، ويساند المنتدى بالاعتماد على فريق عمل في المركز وفي الفروع الجهوية، كل الحركات الاجتماعية السلمية التي تخوض نضالات ضد الانتهاكات البيئية ويناصر هذه القضايا ميدانيا وقضائيا. وحرصا على تحقيق النجاعة وتنمية قدرات ومهارات فريق العمل نظم المنتدى تكوين في كيفية التخطيط لحملات مناصرة وصياغة استراتيجية وفق أسس سليمة تساهم في

دعم الحركات الاجتماعية والدفع نحو تحقيق مطالبها وإحداث تغيير في السياسات وفي الممارسات والبناء لتونس أخرى اعدل وأفضل. ولأن المسيرة لا تزال متواصلة أو ربما ستطول بالنظر لحجم القضايا وثقلها سيما في هذا الظرف الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي على الصعيدين الوطني والدولي، ففكر فريق قسم العدالة البيئية في مشاركة تجاربه وحملات المناصرة التي قام بها وتوثيقها في هذا المقال لعلها تكون خارطة طريق لجمعيات أخرى أو أفراد في إطار سعيهم إلى تحقيق العدالة البيئية والمناخية المنشودة.

نظرة عامة على استراتيجية المناصرة

1. مفهوم المناصرة

عرفها برنامج التكتيكات الجديدة التابع لمركز ضحايا التعذيب¹³ بأنها "عملية سياسية حقوقية تعتمد مشاركة الأفراد في التأثير في صانعي القرار بهدف دعم قضية معينة وإحداث تغيير مبني على العدالة والمساواة من خلال مجموعة من التكتيكات الاستراتيجية التي يتم تحديدها بناء على معرفة وتحليل كافة العوامل المحيطة".

وحق تكون استراتيجية المناصرة فعالة وناجعة يذهب أغلب مدافعي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية إلى اعتماد فلسفة "صن تزو"¹⁴ في قيادة الحملات والإعداد لها وتنفيذها من خلال إتباع طريقة الخمس خطوات.

يقول "صن تزو": "استراتيجية دون تكتيكات هي أبطأ الطرق نحو النصر وتكتيكات دون استراتيجية هي الضجة التي تسبق الهزيمة".

¹³<https://www.newtactics.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86>

¹⁴https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%86_%D8%AA%D8%B2%D9%88

2. الخطوات الخمسة لإعداد استراتيجية مناصرة فعالة



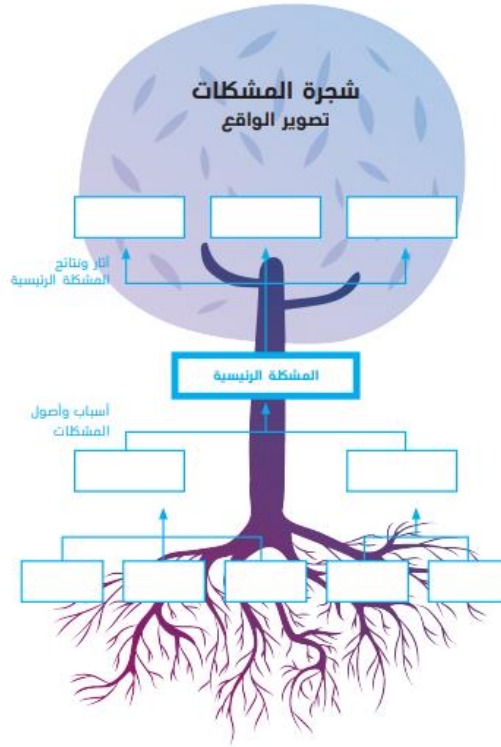
مراحل إعداد استراتيجية المناصرة

تنبني إستراتيجية المناصرة على خمس مراحل، كالآتي:

تحديد المشكلة

هو أساس أي تخطيط استراتيجي وعماد العملية ككل، فالمشكلة باعتبارها كل انتهاك لحق من حقوق الإنسان وجب تحديدها بدقة مع التركيز عليها باعتبارها حقا وليست حاجة. كما يصعب وضع خطة عمل تتناول مسألة واسعة النطاق وغير محددة. ومن أجل تحديد دقيق للمشكل يمكن الاستعانة بشجرة المشكلات التي تساعد على فهم وتحليل المشكل والبحث في أسبابه والآثار التي ستعجز عنه مع تحديد المسار لتحقيق الهدف وبناء رؤية واقعية.¹⁵

¹⁵https://www.eawag.ch/fileadmin/Domain1/Abteilungen/sandec/schwerpunkte/se/sp/CLUES/Clues_arabic/Tool/8_1.pdf



صورة توضيحية: شجرة المشكلات

ويجب في هذه الخطوة الاطلاع على جميع القوانين والتشريعات والتقارير والدراسات والاتفاقيات المبرمة على مستوى جهوي ووطني ودولي في علاقة بالحقوق البيئية.

كما تساعد هذه الخطوة على تحديد مصادر المعرفة والتي لخصها "صن تزو" في ثلاث مصادر هي: معرفة نفسك، معرفة خصمك ومعرفة ساحة المناصرة وتحديد كل مصدر من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف والموارد والفرص والمخاطر والتحديات وفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات وهيكلية مكان وساحة المناصرة لتحديد الحلفاء والخصوم ووضع التكتيكات اللازمة.

بناء الرؤية

الرؤية هي الغاية الذي تنوي تحقيقها على مدى بعيد بمعنى أنها العالم الذي تسعى إليه بحيث يكون خال من المشكلة وهي بمثابة البوصلة التي ترشدك إلى المسار الصحيح وتساعدك على تحديد أهدافك الاستراتيجية من الضروري أن تكون لديك رؤية واضحة تتمكنك من ضم حلفاء يشاركونك إياها.

مثال رؤية: الماء متوفر بكمية وجودة عالية لكل إنسان.

تحديد ساحة المناصرة

ساحة المناصرة هي البيئة المحيطة والمتمثلة في مجموعة العلاقات: الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الشخصية أو المؤسساتية والمرتبطة بالمشكلة التي نعمل عليها (الانتهاك). وقد أعد برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان¹⁶ خارطة ساحة المناصرة "لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان على فهم ووضع أدوات إستراتيجية لرسم خارطة العلاقات الإنسانية لساحة المناصرة، لتشمل معرفة الأفراد، والمجموعات، والمؤسسات التي تعمل لصالح أو ضد التغيير المنشود.

في هذه الخطوة يجب أن تحدد من هم حلفاؤك الذين لديهم نفس رؤيتك ولديهم مصلحة بقضيتك ومدى تأثيرهم على صناع القرار ثم تحديد خصومك ومدى قدرتهم على عرقلة خطواتك وجمع أكثر عدد من المعلومات لفهمهم والتمييز بين الخصم والمحايد حتى يتسنى لك القدرة على وضع التكتيكات اللازمة للحشد ولتوسيع دائرة حلفائك واستقطاب المحايدين لصالح القضية التي تناصرها.

¹⁶ <https://www.newtactics.org/ar/ar/toolkit/ساحة-المناصرة>

ابتكار واختيار التكتيكات

التكتيك هو إجراء محدد أو منظومة من الإجراءات تتخذ للتأثير على موقف الفئة المستهدف، وتساعد التكتيكات في التقدم بالإستراتيجية إلى الأمام كما يعتمد نجاح أي تكتيك على كيفية استخدامه بمعنى كيف ومتى وأين ستستعمله. تعتمد التكتيكات عادة على تهمين الخبرات والبحث والتقصي والضغط الإعلامي والحشد المجتمعي والتشبيك مع الأطراف الرسمية والغير رسمية إلى جانب اعتماد اللقاءات المباشرة والميدانية وتكوين مجموعات ضغط.

اعداد خطة العمل

هو المرور إلى مرحلة التخطيط والذي يشمل تقريبا كل الخطوات السابقة ويكون مثلا في شكل جدول كما هو موضح في الرسم التالي:

إعداد خطة العمل

م = محدّد: خطوات إجرائية محددة تدفع باتجاه الهدف.

ع = عملي: يمكن تحقيقها ضمن الموارد المتاحة.

ق = قابل للقياس: تم تحديد المسؤوليات ويمكن رؤية النتائج وقياسها.

و = واقعي: أي ضمن قدرات المجموعة.

ل = له سلف زمني

..... : القضية

..... : الهدف المراد تحقيقه

..... : الفئة / الشخص المستهدف

..... : التكتيك

ماهي الموارد اللازمة بشرية/ مادية؟		كيف ستقوم بتنفيذ تكتيكاتك؟		
ما الذي تحتاج إليه؟	الموارد المتوفرة؟	من المسؤول؟	أين ومتى ستحدث؟	ما هي الخطوات اللازمة؟

جدول لإعداد خطة عمل

من المهم بعد كل تكتيك أو خطوة نفذتها القيام بعملية تقييم مستمرة لنتائج حملتك ومراجعتها والاستفادة من الدروس وتقييم مدى تقدّمك من أجل إجراء تعديلات على استراتيجيتك وتحسين معلوماتك ومصادرك.

تجارب المنتدى في مناصرة الحقوق البيئية

1. مناصرة ضحايا العطش (جهتي القيروان وقفصة)

إن قاعدة عملنا في المنتدى وفي مشروع العدالة البيئية القوانين والتشريعات التي تقر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنص على وجوب احترامها وتحدد دور الدولة في ضمانها لذلك انطلقنا من دستور 2014 الذي نص في فصله الـ 44 على أن "الحق في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع." كما اعتمدنا المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام رقم 15 للجنة الأمم المتحدة الخاص بالحق في الماء (المادتان 11 و12 من العهد) "إن الماء مورد طبيعي محدود، وسلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة"¹⁷. وعلى هذا الأساس أطلق المنتدى حملة مناصرة لتسليط الضوء على الانتهاكات ونقد السياسات الغير عادلة التي تعتمد عليها الدولة وسوء التصرف في الموارد المائية وطرح بدائل وحلول لتمكين كل مواطن من النفاذ إلى الماء أينما كان.

ان الحق في الماء من أهم القضايا التي يعمل عليها قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة في فرع القيروان

¹⁷<https://www.escri-net.org/ar/resources/368860>

والحوض المنجمي نظرا لتفاقم أزمة العطش في هاتين الولايتين والانقطاعات المتكررة في مناطق عديدة منها والتي تصل في بعض الأحيان لسنوات مما يفسر كثرة الحركات الاحتجاجية وارتفاع درجة الاحتقان بحيث حافظت القيروان وقفصة لسنوات على المراتب الأولى في عدد الاحتجاجات المطالبة بالماء الصالح للشرب. فخلال سنة 2019 رصد المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى 318 تحركا احتجاجيا للمطالبة بالماء الصالح للشرب منها 117 تحركا في جهة القيروان والتي تصدرت المرتبة الأولى من جملة التحركات. كما تواصل ارتفاع عدد التحركات خاصة مع انتشار وباء كوفيد-19 حيث تعالت الأصوات المنددة بغياب الماء واستحالة تطبيق البرتوكول الصحي والامتثال للحجر الصحي الشامل نظرا لاضطرار العديد من المواطنين للتنقل إلى الجبال كيلومترات طويلة لجلب الماء من العيون وقد أصدر قسم العدالة البيئية بالمنتدى بيانا في هذا السياق.¹⁸

1.1. أزمة العطش بالقيروان وحملة مناصرة لتغيير السياسة

المائية

عند الانطلاق العمل على هذا الموضوع لم تكن الرؤية واضحة بالنسبة للمنظومة المائية بولاية القيروان لذلك قام الفريق بجمع المعطيات حول المنشآت المائية في الجهة والتعمق أكثر لفهم منظومة الجمعيات المائية التي تعتبر المصدر الرئيسي للتزود في الوسط الريفي حيث تقدر نسبة تدخلها ب 51 % كما تم التركيز على المشاكل التي تعانيها هذه الجمعيات وعددها 150 جمعية تعنى بالماء الصالح للشرب. وفي إطار البحث قام الفريق بالاطلاع على مجمل الدراسات والمقالات حول هذا الموضوع قبل المرور إلى مرحلة الكشف والمعاينة من خلال الزيارات الميدانية حيث تواصل مع الأهالي للاستماع إلى شهاداتهم والتعرف على المشكل عن قرب خاصة مع كل تحرك احتجاجي ينفذونه والتواصل

¹⁸<https://ftdes.net/ar/> العربية-بيان-اليوم-العالمي-للمياه/

مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وإقليم الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان باعتبارهما المزود الوحيد للجهة بالماء الصالح الشرب. ولتقصي المعلومة والحصول عليها من مصادرها الرسمية اعتمدنا القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة¹⁹ كآلية جديدة مكنتنا من الحصول على معلومات من المندوبية الجهوية للفلاحة والصوناد بخصوص المشاريع المبرمجة والمعطلة والتكلفة الجمالية إضافة إلى حجم مديونية الجمعيات المائية لدى الشركة الجهوية للكهرباء والغاز، كما تمكنا من حصر عدد المدارس الابتدائية الغير مرتبطة بشبكة الصوناد في إطار مناصرة حق تلاميذ المدارس الريفية في التعليم في ظروف لائقة وحقهم في الصحة وواجب حمايتهم من الأمراض التي تنجر عن غياب الماء.

المعتمدة	عدد المدارس غير مرتبطة بالصوناد سنة 2014/2015	عدد المدارس غير مرتبطة بالصوناد سنة 2019/2018	عدد المدارس الجملي
القيروان الشمالية	1	0	24
القيروان الجنوبية	4	4	27
الشبيكة	11	10	24
السيخة	27	27	37
الوسلاتية	26	22	31
عين جلولة		4	
العلا	19	19	25
حفوز	19	18	25
حاجب العيون	16	15	22
سيدي علي بن نصرالله	23	16	31
منزل المهيبي		7	
سيدي عمر بوحجلة	30	30	42
الشراردة	3	3	25
المجموع	179	175	313

جدول حول عدد المدارس غير مرتبطة بالصوناد في سنتين (2014-2015) و (2018-2019)

25 الصفحة <https://ftdes.net/rapports/justice.envi2019.ar.pdf>¹⁹

وللتذكير فإن الرؤية التي رسمناها في المنتدى من خلال مشروع العدالة البيئية هي أن يكون الماء الصالح للشرب متوفرا بكميات كافية وجودة عالية لكل التونسيين والتونسيات أينما كانوا لأجل ذلك رسمنا أهدافا عملنا لأجلها وقررنا تسخير كل إمكانياتنا ومواردنا البشرية واللوجستية لتغيير السياسة المائية بتونس، السبيل الأول لإنهاء مشكل العطش والانقطاعات المتكررة وتحقيق العدالة في توزيع الثروة المائية وإنهاء معاناة المواطن في القيروان وفي بقية الجهات خاصة منها الداخلية.

بعد المعايينات والزيارات الميدانية وجمع المعطيات والأرقام انتقلنا إلى مرحلة تنظيم الورشات والندوات وحلقات النقاش التي حاولنا من خلالها تشريك كل الأطراف المعنية من خبراء ومسؤولين ونشطاء مجتمع مدني وحركات اجتماعية لفتح قنوات الحوار وتبادل الخبرات والأفكار من اجل إيجاد حل لتطبيق المساواة والعدالة الاجتماعية وربط المناطق التي تعاني إشكاليات في التزود بالماء بالصوناد. ولأننا خلال مرحلة البحث وتقصي المعلومات اكتشفنا حجم الفساد الذي تعانيه منظومة المجامع المائية وثقل المديونية التي تسببت بشكل مباشر في حرمان سكان المناطق الريفية من التزود بالماء الصالح للشرب، حرصنا على التشبيك بين مختلف الحركات الاجتماعية محليا وجهويا ووطنيا وتكوين تحالفات مع المنظمات الوطنية والجمعيات على غرار نوماد08 والاتحاد الجهوي للشغل لبلورة بديل اتفق جميع الأطراف على أن يكون "إنشاء هياكل عمومية تعنى بتوفير الماء الصالح للشرب في الوسط الريفي".

ولأن التوثيق سواء عن طريق الصورة أو الفيديو جزء هام في كل حملة مناصرة نظرا للبعد الواقعي الذي يحمله ولقدرته على التأثير على صناع القرار وعلى المتلقي أيا كانت صفته ودوره الكبير في حشد الرأي العام وتأكيد مصداقية الحملة، قام فريق العدالة البيئية بتوثيق الانتهاكات وتشتيكات المواطنين من خلال نشر صور وريورتاجات على مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات الرسمية للمنظمة وفروعها كما قام فرع القيروان بتصوير فيلم وثائقي "الحكاية موش

بيدونة²⁰ " الذي سلط الضوء على محورين أساسيين مترابطين هما المرأة في الوسط الريفي وأزمة العطش ليرز معاناة المرأة اليومية في جلب الماء وتموين العائلة وتداعيات ذلك على صحتها، فمن النساء من تعاني أمراضا على مستوى الظهر والكتف ومنهن من فقدت جنينها جراء حمل "البيدونة" على ظهرها .

كتابة المقالات أيضا جزء هام يدخل في إطار التوثيق والتعريف بالقضايا وكسب الحلفاء إذ دأب فريق العمل على كتابة مقالات حول الحركات الاجتماعية المطالبة بالماء جمعت بين شهادات المواطنين ونتائج المعاینات وردود السلطة والهيكل المعنية وموقف المنتدى ورؤيته بخصوص مشكل الماء في تونس. كما أصدرنا أيضا بيانات مساندة لعدة حركات احتجاجية على غرار قضية أرض الجباس الذين طالبوا بربطهم بالماء الصالح للشرب منذ سنة 2013 ولم يتمتعوا بحقهم إلى اليوم. وقد ساند المنتدى العائلات بأرض الجباس للتعريف بمطالبهم وفتح لهم المجال لإيصال أصواتهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة والضغط على السلطة المحلية والجهوية لتمويل مشروع ربطهم عبر الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه وذلك عبر توجيه مراسلات إلى كل المتدخلين كبلدية رقادة ومعمدية القيروان الجنوبية والولاية انتهت بموافقة المجلس الجهوي بالقيروان على تمويل المشروع سنة 2019 بمبلغ قدره 15 ألف دينار. ولتنفيذ القرار والانطلاق في الأشغال المبرمجة في 2020 ولم تنطلق إلى غاية اليوم، لأسباب لعل أهمها الوضع الصحي والتعطيلات البيروقراطية، واصل فرع المنتدى المتابعة والضغط من خلال التواصل مع الولاية والشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه عبر توجيه مطالب نفاذ إلى المعلومة حول مسار إنجاز المشروع. ومن الممكن في مرحلة أخيرة التوجه إلى التقاضي في حال ثبت تقصير من قبل المسؤولين.

²⁰<https://www.youtube.com/watch?v=uFx93K7vmQE&list=UUh5gdDbuZd5TsVD8ue3m87g&index=59>

كما عمل المنتدى أيضا على قضية أهالي الخزازية الذين رفضوا رفضا قاطعا ربطهم بالجمعيات المائية بعد فشل هذه المنظومة في المنطقة وطالبوا بربطهم بشبكة الصوناد فكان دورنا في المرحلة الأولى القيام بزيارة ميدانية والاستماع إلى الأهالي ومرافقتهم في الحركات الاحتجاجية كما قام المنتدى بدعوة جميع الأطراف المتدخلة لطاولة الحوار من اجل إنجاح المسار التفاوضي والخروج بحل يرضي الجميع ويمكن الأهالي من حقهم في الماء دون معيقات. وتبعا لذلك قام المنتدى بعدة مراسلات لوزارة الفلاحة لحل الإشكاليات التي تبين أنها تحكمها مركزية القرار والموارد ويعطلها غياب الإرادة السياسية.



مراسلات إلى الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه



مراسلة وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

تواصلت حملة المناصرة واستمر المنتدى في تطبيق الاستراتيجية التي وضعها منذ البداية حتى جاء فيروس كورونا وبدأ بالانتشار في البلاد وفرض علينا الظرف الاستثنائي تغيير أساليبنا وتكتيكاتنا احتراماً لإجراءات الوقاية والتزاماً بالحجر الصحي الشامل فتركز عمل الفريق على كل ما هو سمعي بصري من خلال العمل على وسائل التواصل الاجتماعي واعتماد الصفحات الرسمية للمنتدى لنشر صور²¹ وفيديوهات تسلط الضوء على معاناة المواطن وتذكر بأهمية الحق في الماء وضرورة توفيره خاصة في زمن الوباء وتنظيم لقاءات افتراضية مع الأطراف المتدخلة لتحسيس بخطورة الوضع وتحميل كل الأطراف مسؤولياتها كما قمنا بكتابة بيانات وتقديم مقترحات حلول عاجلة لتفادي تفشي العدوى خاصة في المناطق الريفية التي تشهد انقطاعاً للماء بسبب مديونية الجمعيات المائية. ورغم إعلان السلطة الجهوية قرار إرجاع الماء لهذه الجمعيات بصفة استثنائية إلا أن التحركات الاحتجاجية تواصلت وحضرت بقوة متحدة الوضع الوبائي نظراً لتواصل مشكل الانقطاعات إلى جانب تعطل عدة مشاريع على غرار مشروع القطار مسيوتة الذي انطلق منذ سنة 2012 وإلى اليوم لم ينفذ كذلك مشروع

²¹<https://mejbriminyara.wixsite.com/monsite-4>

تزايد جنوب الولاية في معتمدية سيدي عمر بوحجلة. كما أحياء المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية اليوم العالمي عن طريق حملة افتراضية تحت عنوان "انتفاضة العطش" مع إصدار بيان حول الحق في الماء.²²

ومع العودة المدرسية التي تعتبر استثنائية بكل المقاييس وتوصيات وزارة الصحة ووزارة التربية بضرورة احترام وتطبيق البروتوكول الصحي في المؤسسات التربوية واستحالة تنزله على أرض الواقع فولاية القيروان وحدها تحتوي على 175 مدرسة غير مزودة بالماء الصالح للشرب من جملة 313 مدرسة، تفاعلنا في إطار حملة المناصرة مع الوضعية من أجل تجنب انتشار العدوى بين التلاميذ بمقترحات حلول وتصورات بلورناها في بيان مشددين على رفضنا لتعريض حياة التلاميذ إلى خطر الإصابة بأمراض أخرى كالتهاب الكبد الفيروسي جراء اعتماد حلول ترقيعية تزيد من تهيش أبناء المدارس الريفية كاعتماد الصهاريج عوضا عن إيجاد حلول جذرية لحماية التلاميذ من الأمراض .

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بيان

مدارس دون ماء في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)

تم يوم الاثنين الموافق لـ 07 سبتمبر 2020 الاتفاق على العودة المدرسية لسنين 2020-2021 بصفة تدريجية وذلك من أجل السقوط من فيروس كورونا والحفاظ على سلامة التلاميذ والأسرة التونسية لكن هذا القرار لم يأخذ بعين الاعتبار ما تعانيه المدارس الابتدائية بالوسط الريفي من تسرب البنية التحتية وغياب الماء الصالح للشرب تزامنا مع ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا الذي بلغ بنصف الساعات 189 إصابة بولاية القيروان حسب ما صرحت به وزارة الصحة.

ففي ولاية القيروان يوجد 175 مدرسة غير مرتبطة بالشبكة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه من جملة 313 مدرسة في السنة الدراسية 2019-2020 كما أن هذه المدارس مزودة بمشروع تصاريح انبعاث الكبد الفيروسي "0" الذي استغل في الوسط المدرسي بتسبب غياب الماء الصالح للشرب، عدم تدوير مركبات صحية مطابقة للمواصفات وعدم اتخاذ تدابير حفظ الصحة، ليعاين إله خطر فيروس كورونا.

هذه المدارس منها صفات مرتبطة بشبكة الجمعيات المائية التي تشكل بدورها عدة إكسكالات من أهمها المديونية والتي يتسبب بفتح قطع التسيار الكبرى من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي يقع قطع الماء عن المدارس.

وهنا ما يوجد بها خزانات والتي في بعض الأحيان يقع ملوثةا من المياه المخصصة لتسقي، هذا ما عايناه في المدرسة الابتدائية "مفسوس البوشي" الذي يعهد حوالي 2000 من مركز القيروان القديمة حيث كانت هناك عدة تعريكات من قبل الأولياء من أجل المطالبة بتزويد المدرسة بالماء الصالح للشرب فالبداية وصول من السلطة منذ عدة أعوام لتنظيم التطبيق على أرض الواقع كما أننا رصدنا في أعمال أرباب القيروان مدارس تستعمل ماء المجلد للتنظيف وهي مجهزات فريضة اسم بها

الإضرار القوي وبخاصة أضرار الحفظ على نظافة المدرسة وسلامة التلاميذ إضافة إلى استعمال الصهاريج في بعض المدارس وتجنب ككل مصادر التلوث في السبعين الآخر.

في ظل هذه الإشكالات ومع حالة التدهور التي تعاني منها المدارس في الوسط الريفي كيف سيكون مصير هؤلاء التلاميذ الذين يقعون ضحايا سياسات خاطئة؟ وكيف سيتم تطبيق البروتوكول الصحي أمام غياب الماء؟

ولذا فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان: ولذا فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان:

- يدين من غيب المسؤولية والجدية من قبل السلطة الجهوية في تعاملها مع هذه الإشكالية وعدم أخذ الاحتياطات اللازمة من أجل الحفاظ على صحة وسلامة التلاميذ والإطارات التربوية.
- يطالب السلطة الجهوية في ظل هذه الظروف الاستثنائية بإيجاد صيغة لتزويد المدارس في الأرياف بالماء الصالح للشرب (كترصاع الكبرياء للجمعيات المائية التي وقع قطع الكهرباء عنها بسبب المديونية) ولكي لا يتحمل التلميذ تبعات فشل هذه المنظومة.
- يذكر أن الماء هو حق من حقوق الإنسان وعلى الدولة أن تضمنه حسب ما نص عليه الدستور التونسي وأن لا يؤول التلاميذ الحق في الصحة وفي بيئة سليمة دون تميز.
- يدعو السلطة لمراجعة تشريع المنظومة المائية والتعامل بجدية مع مقترحات المجتمع المدني لضمان حقوق كل التونسيين والتونسيات دون تمييز.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

محمود العبدى

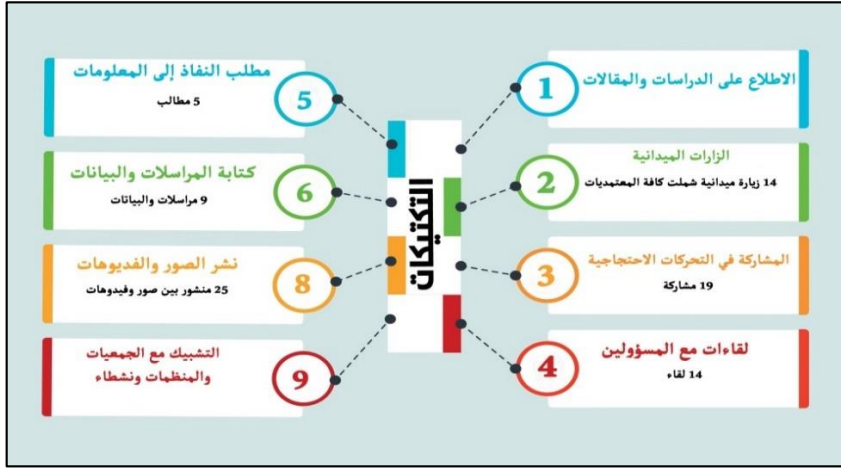
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

بيان حول غياب الماء في المدارس

²²<https://ftdes.net/ar/للبيان-اليوم-العالمي-للمياه>

كما يبرز الرسم التوضيحي التالي اهم التكتيكات التي اعتمدها فرع القيروان في مناصرة قضايا الحق في الماء منذ انطلاق مشروع العدالة البيئية بالقيروان.



تكتيكات من اجل مراجعة المنظومة المائية

إن حملة المناصرة تتطلب نفسا طويلا وعملا متواصلا ومرونة في التعامل مع الأزمات والتأهب لمجابهة ما يطرأ من تغيير في مسارها الاستراتيجي وفق المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالمعركة متواصلة والنضال يبقى مستمرا من اجل إحداث تغيير في السياسات الوطنية وإنصاف الفئات الهشة وتمكينها من حقوقها ودفع الدولة نحو الإيفاء بتعهداتها إزاء مواطنيها انطلاقا مما جاء في الدستور.

2.1. قفصة: التوجه نحو إستراتيجية التقاضي لإنصاف الفئات

المحرومة من الماء

لئن شملت أزمة العطش اغلب الولايات التونسية وبصفة أكبر ولايتي قفصة والقيروان بالنظر لحالة الاحتقان التي تعيشها الجهتان على مدى سنوات إلا أن الوضع يختلف بينها. فعلى خلاف القيروان، أين تتدخل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في منظومة التزود بالماء خاصة في المناطق الريفية، تمثل الصوناد المزود الوحيد في جهة قفصة وهو ما ساعد على توضيح المسار وتحديد

المسؤوليات بالنسبة لفرع الحوض المنجمي ودفعه مؤخرا إلى مرحلة التقاضي بعد استكمال كل مراحل المناصرة واستنفاد الأشكال النضالية وآليات التفاوض دون أي تفاعل ايجابي من طرف الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لتتواصل الانقطاعات وتمتد لسنوات. ففي بعض المناطق على غرار منطقة "سقدود" التابعة لمعتمدية الرديف يعاني الأهالي العطش نتيجة انقطاع الماء منذ ثلاث سنوات دون أي تدخل من السلطة، مما دفع المنتدى فرع الرديف إلى رفع قضية في حق شركة الصوناد فرع المتلوي علّ القضاء ينصف الأهالي ويمكنهم من حقهم المشروع والأساسي.

وقد مرت تجربة التقاضي بمراحل بدءا باستشارة قانونية لتحديد المسار القضائي مرورا بمعاينة عن طريق عدل منفذ حرّر على إثرها محضرا بخصوص الانقطاع الكلي للماء بكل من المدرسة الابتدائية سقدود1 ومركز الصحة الأساسية وعدد2 مساكن. وفي مرحلة ثالثة تم رفع القضية ضد إقليم الصوناد بالمتلوي حتى تتحمل الأخيرة مسؤوليتها. وقد كلف المنتدى محامين للترافع في القضية التي تم تأجيلها في الطور الأول بطلب من محامي الشركة ليتم رفضها بعد ذلك. لكن ذلك لم يثني الفرع عن التشبث بحق الأهالي في الماء وعن الدفاع عنهم بكل الوسائل المتاحة والبحث عن أسباب رفض القضية والتي على ضوءها سيطالب بالاستئناف في المرحلة القادمة.



صورة توضحه لمراحل التقاضي

- وللتذكير فإن المنتدى في مناصرته للحق في الماء يطالب بالنقاط التالية:
- تفعيل الحق في الماء على النحو المنصوص عليه في الفصل 44 من الدستور. ووجوب توفيره في كل بيت ولجميع المواطنين والمواطنات بكمية كافية وبجودة مأمونة حتى يتسنى لكل مواطن النفاذ لهذا الحق الأساسي والضروري مجاناً بما يضمن له عيشاً صحيحاً وكريماً.
 - يدعو وزارة الفلاحة ومجلس نواب الشعب إلى التطرق بجديّة إلى ملف تزويد المناطق الريفية بالماء، والأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجتمع المدني المتمثلة في تركيز هيكل عمومي للتصرف في الماء في الأرياف ومجانية الماء بالنسبة للكمية التي تضمن الحاجيات الحياتية.

2. مناصرة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة

لأن حقوق الإنسان قد تتضرر بسبب تدهور البيئة أجمعت كل القوانين والمعاهدات على أن من حق كل إنسان العيش في بيئة نظيفة وصحية وأن الدولة هي المسؤول المباشر عن كل الإخلالات. ولكن مؤسسات الدولة في تونس تكاد تكون غائبة فيما يتعلق بحماية البيئة ليجد المواطن نفسه وحيداً في مواجهة المنتهكين لحقوقه بمعية مناصريه من المجتمع المدني. فإما أن الدولة تمنح التراخيص وتتواطأ مع المستثمرين حتى وإن كانوا يستعملون مواد من شأنها إلحاق الضرر بالصحة والمحيط مثل مادة الكوك المستعملة في صناعة الاسمنت، أو أنها تقترب عن طريق مؤسساتها الانتهاكات البيئية كما هو الحال بالنسبة للمجمع الكيميائي التونسي.

ويقوم المنتدى بمناصرة القضايا البيئية على أساس احترام المواثيق الدولية وانطلاقاً من النصوص الدستورية. فالفصل 45 من الدستور ينص على أن "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي" ولكن الثابت من

خلال ما رصده المنتدى أن هذا الفصل لا يزال بعيدا عن التنزيل في الواقع وهو ما ساهم في نشأة الحركات البيئية وتطورها واستماتتها في مواجهة الشركات الملوثة والمضرة. وقد كان المنتدى داعما ومساندا لها بكل الإمكانيات والوسائل المتاحة من خلال استراتيجية مناصرة واضحة الرؤية محددة الأهداف.

1.2. القيروان: معركة جبل فضلون

تعود أطوار أول تجربة لفرع القيروان في إطار مشروع العدالة البيئية إلى سنة 2018 عندما استيقظ أهالي جبل فضلون على أصوات ضجيج ومفرقات تبين أنها أشغال مقطع للحجارة انتصب في الجبل الذي يعتبره الأهالي مورد رزق عائلات كثيرة تقتات من تربية الماشية والنحل وتعمل فيه النساء في جني الإكليل إضافة إلى كونه مرشح ليصبح محمية طبيعية. على إثر ذلك بدأ الأهالي بالتحرك وتنظيم الوقفات الاحتجاجية التي اتخذت أشكالا تصعيدية مطالبين بحقهم في بيئة سليمة ورافضين لانتصاب المقطع في الجبل، المتنفس الوحيد لهم، فكُونوا تنسيقية جمعت أبناء الجهة وكفاءاتها واستماتوا في الدفاع عنها بكل الآليات رغم ما لحقهم من وصم وتجريم.

لم تكن تجربة جبل فضلون طويلة لكنها كانت ثرية تسارعت أحداثها لتنتهي بإنصاف الأهالي وإيقاف أشغال المقطع نهائيا. استُخدمت فيها تكتيكات مختلفة بدأت بمطالب الاعتراض التي قُدمت إلى كل من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة التجهيز والإسكان والهيئة الترابية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة الفلاحة والموارد المائية كما تم اعتماد حق النفاذ إلى المعلومة للتثبت في صحة التراخيص الممنوحة لشركة المقاطع تبين على إثرها أن هذه الأخيرة تحصلت على رخصة وقتية صالحة فقط لثلاث أشهر تسمح بالأشغال الأولية لا باستخراج الخامات من المنطقة.

وتواصل الضغط على السلطة وتوسعت دائرة الحلفاء والمساندين واكتسبت القضية صدى إعلاميا كبيرا حيث اهتمت بها الصحف المكتوبة

والمرئية²³ وانخرطت فيها كل الأصوات الغيورة على المكتسبات الدستورية والقضايا الحقوقية كما ساهمت تحركات الأهالي واحتجاجاتهم المسترسلة في إحراج السلطة ودفعها إلى الاعتراف بحق الأهالي وبإنصافهم خاصة بعد أن تعرض عدد من الأهالي من بينهم شيخ في السبعين من عمره إلى الإيقاف والملاحقات الأمنية وتجريمهم لإبراكهم وشل تحركاتهم، وهو ما ندد به المنتدى في بياناته محذرا من سياسة تجريم الحركات الاجتماعية كما ساند الموقوفين بتكليف محام إلى جانب محامي الأهالي للدفاع عنهم إلى حين صدور الحكم بعدم سماع الدعوى. ولم تنته المسيرة بحكم المحكمة واسترجاع الموقوفين لحريتهم بل تواصل النضال مع تكوين لجنة وطنية تولت مهمة إعداد تقرير وتقديمه لوزير التجهيز للنظر في المسألة نتج عنها حسم الوزارة نهائيا في القضية يوم 29 أوت 2018 لصالح الأهالي وحماية الجبل من الدمار الذي كان سيلحق به لو استمرت الشركة في أشغالها.

كان المنتدى فرع القيروان حاضرا منذ بداية تحركات الأهالي مساندا ومؤطرا وداعما لهم بالحضور الميداني والقضائي وبالتوثيق والنشر وبإصدار البيانات²⁴ وكتابة المقالات²⁵ كما ساهم بالتعريف بالجهة وبثرواتها ومواردها الطبيعية وبالقضية دوليا من خلال مرافقة الفريق لأحد شركاء المنتدى وهي الجمعية الفرنسية CCFD-TerreSolidaire إلى المنطقة وكذلك استقبل المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات السيد Clement Nyaletsossi VOULE²⁶ ورافقه في زيارة للجبل أين التقى بالأهالي واستمع إلى شهاداتهم بخصوص المظلمة التي تعرضوا إليها والملاحقات الأمنية التي طالتهم.

²³<https://www.youtube.com/watch?v=SWQXLNtzDzg&list=UUwffV0jTf8bGLQLyb9mU4Sg&index=44>

²⁴<https://ftdes.net/ar/ال-عربية-اهالي-جبل-بن-فضلون-الدفاع-عن-ال->

²⁵<https://ftdes.net/ar/djebal-fadhloun/>

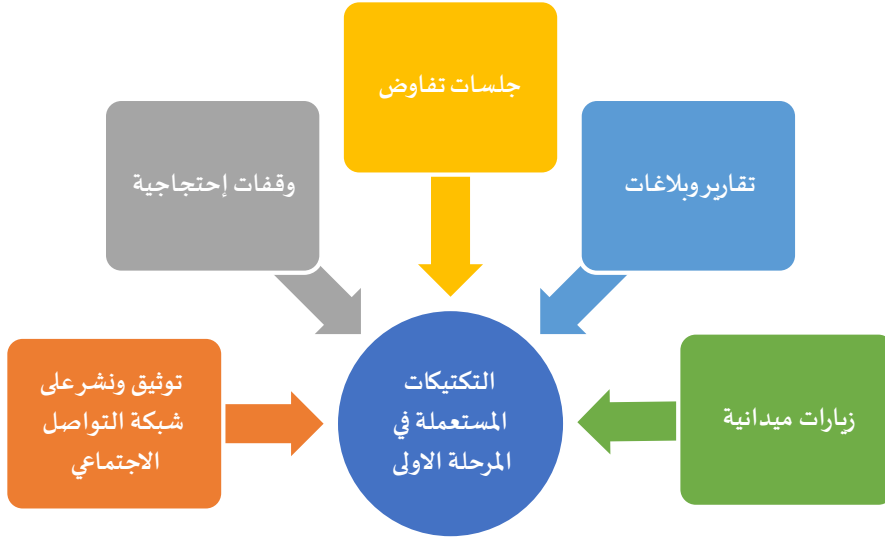
²⁶<https://ftdes.net/ar/visite-rapporteur-special/>

2.2. قضية أهالي الرويسات

تبنى المنتدى فرع القيروان أيضا قضية فج الرويسات لمناصرة الاهالي للدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والبيئية ضد معمل الاسمنت سوتاسيب ومقاطع الحجارة حيث كانت عملية المناصرة عبر مرحلتين: انطلقت المرحلة الاولى في سنة 2013 عندما بدأ أهالي المنطقة بالاحتجاج ضد مصنع الاسمنت سوتاسيب ومقاطع الحجارة المنتصبة بالقرب من مساكنهم. وتعود جذور القضية إلى سنة 2008 حين جاء مستثمر أجنبي إلى المنطقة واشترى الأراضي من أصحابها بأسعار رمزية ليقيم عليها مصنعا للأسمت مقابل وعود بالتنمية والتشغيل والهوض بوضعية المنطقة الا ان ذلك لم يتحقق وبقيت المنطقة على حالها بل ازداد الوضع فيها سوءا حيث تسبب المصنع في تلوث البيئة وإلحاق أضرار جسيمة بالمنازل وأتلفت المحاصيل الفلاحية الشيء الذي دفع الأهالي إلى الاحتجاج والتحرك الميداني لتبليغ أصواتهم لسلطات الإشراف وللمجتمع المدني فكان المنتدى فرع القيروان حاضرا ومساندا بعد ان قام بمعاينة الأضرار البيئية والاجتماعية وتوثيقها ليتبين أن استعمال المصنع لمادة الكوك والمتفجرات تسبب في إحداث شقوق في المنازل وإتلاف المنتجات الفلاحية في الأراضي المحيطة به. أضرار وثقها المنتدى في تقرير تقدم على إثره بطلب جلسة تفاوض تجمع كل الأطراف لحل الإشكال وتمكين الأهالي من حقهم في بيئة سليمة وإلزام المصنع بتحمل مسؤولياته تجاه البيئة والمحيط وتطبيق القانون.

وبعد سلسلة من التحركات الاحتجاجية المتتالية التي نظمها المنتدى مع الأهالي للضغط على السلطة الجهوية وإدارة المصنع وبعد ان تقدم الأهالي بعريضة في الغرض انعقدت جلسة تفاوض في ولاية القيروان جمعت ممثلين عن الأهالي وممثلين عن المنتدى وممثل عن المصنع بحضور والي الجهة وانبثقت عن الجلسة اتفاق يقضي بالتزام المصنع وتعهده بالمساهمة في تنمية الجهة وبأولوية

تشغيل ابنائها كما اتفقت جميع الأطراف على مجموعة نقاط لو طبقت لما عاد أهالي الرويسات للاحتجاج مجددا.



صورتوضيحية للتكتيكات المستعملة في المرحلة الاولى

أما المرحلة الثانية فانطلقت مع تكوين تنسيقية "شباب الرويسات" في سنة 2019 بهدف التنظّم ومواصلة نضالاتهم ضد الانتهاكات الحاصلة منذ سنوات. فكانت أولى تحركاتهم أن نظموا وقفة احتجاجية بتاريخ 14 جانفي 2019 أمام المصنع أعلنوا عنها في بيان أصدره للتذكير بمطالبهم التي تتلخص في ثلاث نقاط: التشغيل، الحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية المستدامة.

بيان

نحن أهالي متساكني وشباب عيادة الرويسات التابعة لمعتمدية الشبيكة ولاية القيروان لقد دفعنا الظروف القاهرة التي نعيشها منذ سنوات وخاصة منذ إنتصاب معمل الاسمنت بالجهة وأمام حالة التهميش والإقصاء التي يمارسها مسؤولي هذا الأخير على الجهة وعدم إنفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي وتزايد المخاطر البيئية والصحية في الجهة .

قررنا تنظيم وقفة احتجاجية سلمية أمام مصنع الإسمنت وذلك يوم الثلاثاء 14 جانفي 2020 على الساعة العاشرة صباحا (10:00) الموازي لميد الثورة المجيدة "ثورة الكرامة والحريّة" للمطالبة بحقوقنا البسيطة والمشروعة وهي:

* المطالبة بتشغيل أبناء المنطقة وأصحاب الشهادات العليا وإدماجهم في المصنع.

* المطالبة بضرورة تدخل السلط الجهوية والبيئية والحد من خطورة مادة "الفحم البترولي" نظرا لآثارها السلبية على صحة المواطنين وخاصة الأطفال منهم مع إنتشار عديد الأمراض في الأونة الأخيرة مع تضرر مساكن الأهالي من جراء المتفجرات المستعملة.

* الانفتاح على المحيط الخارجي للمؤسسة (تشغيل، مساعدات للعائلات المعوزة ،المساهمة في التنمية في الجهة).

"نعم للاستثمار لا للاستعمار"

"في حقّي مائش مسلم"

"من حقّي باش نعيش في بيئة سليمة"

"فاض الكاس"

"الحق في العيش الكريم"

بيان تنسيقية شباب الرويسات

اختيارهم لهذا التاريخ بالذات يعود لرمزيته لتتزامن وقفتهم مع ذكرى ثورة الحرية والكرامة. فريق العدالة البيئية كان يومها حاضرا لتغطية الوقفة وتوثيق شهادات المحتجين ثم قام بعد ذلك بزيارة ميدانية اكتشف خلالها حجم الدمار الذي ألحقه المصنع ومقاطع الحجارة بالأراضي المجاورة وبالمنازل التي زادت تشققاتها رغم تعهدات السلطة الجهوية وإدارة المصنع ليظهر بالكاشف أن محضر الاتفاق ظل حبرا على ورق ولم تكن الغاية منه سوى امتصاص غضب الأهالي وإسكاتهم.

من هنا بدأ مشروع العدالة البيئية للمنتدى بالقيروان بوضع إستراتيجية مناصرة لتمكين أهالي الرويسات من حقهم في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة فكانت البداية بتوثيق الزيارة الميدانية وتحرك 14 جانفي في مقال مصحوب

بربورتاج²⁷ نشر على الموقع الرسمي للمنتدى تلاه بيان بعنوان "نعم للاستثمار لا لانتهاك حقوق الإنسان"²⁸ يعلن فيه الفرع مساندته المطلقة لمطالب الأهالي. وقد ساهم هذا التمشي بطريقة جيدة في التعريف بالقضية وفي لفت أنظار الإعلام الجهوي والوطني كما مكن من كسب حلفاء جدد انظموا إلى حملة المناصرة وأعلنوا انخراطهم فيها.

وعلى إثر ذلك عقد فريق المنتدى اجتماعات مع أعضاء تنسيقية شباب الرويسات للتنسيق والتفاهم حول الخطوات القادمة وتحديد أهداف الحملة بالنظر إلى مطالب الأهالي وتحديد مراحل الاستراتيجية والتكتيكات التي سيستخدمها. وفي كل مرة يجتمع الفريق مع الشباب لتقييم كل مرحلة والتخطيط للمراحل القادمة.

بعد أن أعلن مركز المعلومات حول الأعمال وحقوق الإنسان BHRRC تبنيه للقضية وقام بتوجيه مراسلة إلى الإدارة المركزية للمصنع دعاه من خلالها إلى توضيح موقفه وبعد أن تبين من خلال رد الرئيس المدير العام²⁹ أن البيئة والمحيط وحياة المواطن آخر اهتمامات المشرفين عن المصنع وان التنمية التي تعهدوا بها تتلخص في منظورهم في بعض الأنشطة والأعمال الخيرية التي يقومون بها والتي لا تعود بأية فائدة على المنطقة، اتفق المنتدى ومركز BHRRC على التنقل رفقة مجموعة من الصحفيين^{30 31} للقيام بزيارة ميدانية مشتركة للجهة للمعينة والتوثيق ثم تولى المنتدى الرد على ما جاء في رسالة الرئيس المدير³².

كما توجه المنتدى بمطالب نفاذ إلى المعلومة: الأول كان إلى قباضة بلدية الشبيكة للتثبت في مدى التزام الشركة بخلاص المعلوم على المؤسسات ذات

²⁷<https://ftdes.net/ar/fej-rouisset/>

²⁸<https://ftdes.net/العربية-بيان-مساندة-لأهالي-فج-الرويسا/>

²⁹[https://media.business-](https://media.business-humanrights.org/media/documents/files/documents/Letter_Sotacib.pdf)

[humanrights.org/media/documents/files/documents/Letter_Sotacib.pdf](https://media.business-humanrights.org/media/documents/files/documents/Letter_Sotacib.pdf)

³⁰[https://www.youtube.com/watch?v=DFwjx51-](https://www.youtube.com/watch?v=DFwjx51-m5I&list=UUy7rHsdZavhXj2OeAyYeUmg&index=13)

[m5I&list=UUy7rHsdZavhXj2OeAyYeUmg&index=13](https://www.youtube.com/watch?v=DFwjx51-m5I&list=UUy7rHsdZavhXj2OeAyYeUmg&index=13)

³¹[https://www.youtube.com/watch?v=H-](https://www.youtube.com/watch?v=H-EizP1Hk7Q&fbclid=IwAR3jL1x0XPb6aRO4qN_T74kkgO9C9m20Ju5rUuSc90jTYpoTm0vouLseDFu)

[EizP1Hk7Q&fbclid=IwAR3jL1x0XPb6aRO4qN_T74kkgO9C9m20Ju5rUuSc90jTYpoTm0vouLseDFu](https://www.youtube.com/watch?v=H-EizP1Hk7Q&fbclid=IwAR3jL1x0XPb6aRO4qN_T74kkgO9C9m20Ju5rUuSc90jTYpoTm0vouLseDFu)

³²<http://www.ftdes.net/com/en.sotacib.pdf>

الصبغة الصناعية أو تجارية أو المهنية الذي تبين أن الشركة لا تقوم بخلاصه والثاني إلى الوكالة الوطنية لحماية المحيط للحصول على كراس الشروط للمصنع والمطلب الثالث توجهنا به إلى ولاية القيروان للحصول على نسخة من محضر الاتفاق الذي أبرم بين الشركة والأهالي سنة 2014.

وحتى تتحمل كل الأطراف مسؤولياتها واصل المنتدى الضغط من خلال مراسلة وزير الشؤون المحلية والبيئة في حكومة الشاهد ثم أعاد المراسلة إلى وزير البيئة في حكومة السيد إلياس الفخفاخ للمطالبة بتكليف لجنة وطنية لمعاينة الأضرار بالمنطقة مذكرا بقانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات عدد 35 لسنة 2018 وواجب الوزارة في فرض تطبيقه والالتزام به.



رسم توضيحي للتكتيكات

حملة المناصرة مازالت متواصلة بعد ان توقفت أثناء الحجر الصحي الشامل نظرا للوضع الاستثنائي الذي فرضه اجتياح وباء كورونا للبلاد ليعود الفريق مؤخرا لاستئناف بقية الخطوات الاستراتيجية التي ستساعده على تحقيق

أهدافه. ولذلك أعد الفريق استبياناً سيكون موجهاً للأهالي في فج الرويسات خاصة الذين يقطنون بالقرب من المصنع ليتم على ضوء النتائج تحديد الأضرار وتكوين ملف للمرور إلى مرحلة التقاضي. ويأتي ذلك في إطار التمشي الاستراتيجي للمنتدى من أجل تطوير طرق العمل وآليات التدخل في مساندة الحركات البيئية وتحقيق النجاعة المطلوبة في حملات المناصرة.

3.2. قفصة: مقاضاة السلطة المحلية للمؤسسات العمومية

أثبتت الحقائق أن الدولة التونسية التي دسترت الحق في بيئة سليمة وخصته بفصل وأمضت اتفاقيات ومعاهدات دولية لحقوق الإنسان لم تلتزم بتعهداتها ولم تحمي الإنسان بقدر حمايتها للمؤسسات ولمصالح الرأسمالية المتوحشة التي تكبر وتتغذى على حساب حياة الناس وصحتهم وكرامتهم وفي هذا الإطار أهالي المظيلة من ولاية قفصة مظلمة تواصلت لعقود من الزمن وتعيش على إثرها المدينة على وقع تحركات احتجاجية يقودها الأهالي ويسانددهم فيها المجتمع المدني والسلطة المحلية. فقد أصدرت بلدية المظيلة قراراً يقضي بمنع مرور الشاحنات الثقيلة الحاملة للفسفاط والمواد الخطرة والسامة والمتفجرة بالطريق الرئيسية بالمظيلة لما تسببه من تلوث ومن خطر على صحة المتساكنين. كما قامت جمعية خرائط المواطنة بمطلب نفاذ إلى المعلومة للحصول على رخص المنشآت التابعة للمجمع الكيميائي التونسي تبين من خلاله أن المجمع الكيميائي بالمظيلة 1 يعمل دون الرخصة القانونية المتعلقة بالمؤسسات من الصنف الأول الخطرة والمخلّة بالصحة والملوثة مما دفع المجلس البلدي بالمظيلة إلى رفع قضية ضد المجمع الكيميائي التونسي.

ثم بدأت دائرة الحلفاء تتوسع فألى جانب المنتدى فرع الحوض المنجمي انخرطت عدة منظمات وجمعيات في حملة المناصرة على غرار جمعية نوماد 08 ومرصد السيادة الغذائية والبيئية وجمعية خرائط المواطنة وأصدروا بياناً

مشتركا³³ ندّدوا من خلاله بتعدّي المؤسسات العمومية على القانون وممارسة أنشطة كيميائية خطيرة دون أي ترخيص قانوني³⁴.

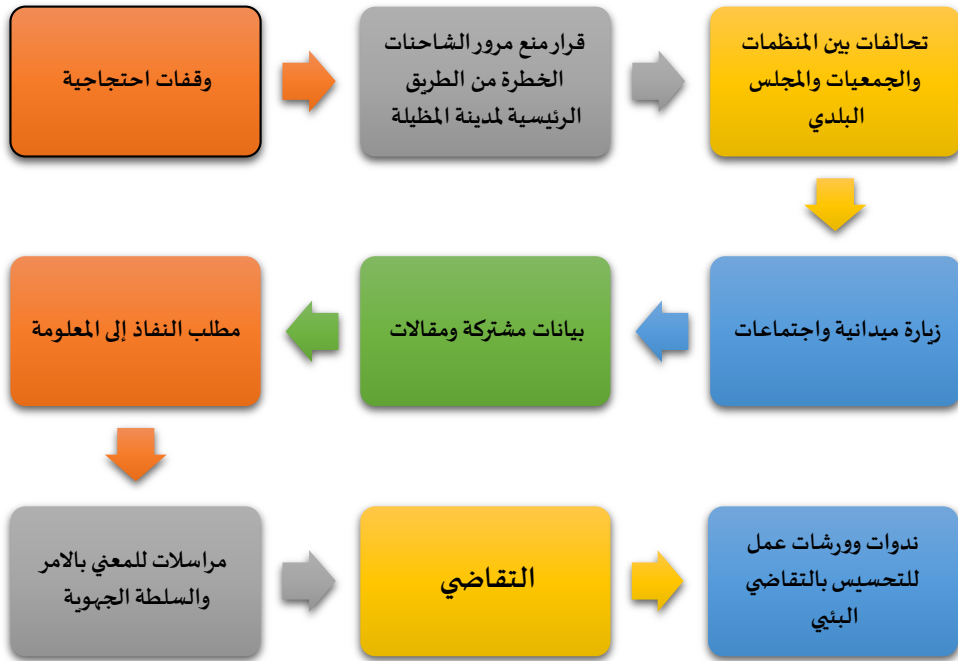
ومن جانبها أصدرت اللجنة الجهوية للدفاع عن حق جهة قفصة في بيئة سليمة، والتي انبثقت عن المنتدى الجهوي الأول للعدالة البيئية لسنة 2018 الذي نظمته المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بيانا دعت فيه إلى ضرورة فتح تحقيق مستقل للكشف عن ملابسات هذه القضية و محاسبة الأطراف المتورطة في تشغيل المنشأة دون استيفاء التراخيص المطلوبة خاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية وتعويض المنطقة عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقتها طيلة هذه السنوات³⁵ كما قامت اللجنة بزيارة مساندة لبلدية المظيلة باعتبارها حليفا في المناصرة.

وأمام تعنت إدارة المجمع وإصرارها على عدم التجاوب مع السلطة المحلية مواصلة نشاطها دون أي اهتمام بتشكيات المواطنين وبنداءات المجتمع المدني، وبعد أن استوفى أعضاء الحملة محاولاتهم لفتح باب الحوار والبحث في حلول تحفظ حق الأهالي في العيش الكريم في بيئة سليمة، قرر المنتدى وشركاؤه في الحملة اعتماد منهجية جديدة في إستراتيجية المناصرة ألا وهي اللجوء إلى التقاضي لإلزام المؤسسات الملوثة باحترام حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات البيئية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة. فكان الإعلان عن إستراتيجية التقاضي في إطار ندوة نظمها فرع الحوض المنجمي واللجنة الجهوية للدفاع عن حق قفصة في بيئة سليمة في جويلية 2020 تحت عنوان "التحسيس بأهمية التقاضي البيئي: المظيلة نموذجا" أكدوا خلالها على مساندتهم المطلقة لكل التحركات الهادفة إلى حماية الحق في بيئة سليمة وإلى محاسبة الشركات المخالفة للقانون والتي تعمل دون تراخيص أو المتحصلة على تراخيص ولا تلتزم باحترام البيئة والمحيط.

³³<https://www.watchwater.tn/fr/blog/2020/1/31/51-lmgmaa-lkmyy-ltonsy-nthk-lhk-k-lassy-lmotnyn-otaady-srk-h-aal-lknon/>

³⁴<https://ultratunisia.ultrasawt.com//4-منشآت-بالمجمع-الكيميائي-التونسي-تعمل-دون-4-ترخيص/مريم-الناصرى/مجتمع/أخبار>

³⁵<https://ftdes.net/ar/le-groupe-chimique-a-mdhilla-la-decision-de-justice-effacera-t-elle-la-violation-de-la-loi/>



مراحل مناصرة أهالي المظيلة ضد المجمع الكيميائي

الخاتمة

في كل مرة ومع كل خطوة يقوم فريق المنتدى بتقييم إستراتيجية المناصرة والبحث عن تكتيكات جديدة ومراجعة الاخلالات وتداركها كما يسعى الفريق في كل الفروع إلى تبادل الخبرات ومشاركة التجارب وتطوير آلياته. ولئن اختلفت إستراتيجية المناصرة من فرع إلى آخر بالنظر إلى اختلاف الإشكاليات والفئات المستهدفة، تبقى الرؤية التي يعمل المنتدى على تحقيقها هي التي تجمع فريق العمل وتحدد طبيعة عمله حيث تحكم تحركاته وتخطيطه في كل الحملات التي تركز جميعها على ترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي اقرها دستور 2014 والقوانين البيئية التي التزمت بها البلاد التونسية في مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات التي أمضتها.

التقاضي من أجل تكريس العدالة البيئية

استخدام آلية التقاضي كإستراتيجية جديدة للدفاع عن الحقوق البيئية

رحاب مبروكي ورابح بن عثمان

المنسق الجهوي ومكلفة بمهمة بمشروع العدالة البيئية بمنطقة الحوض المنجمي

المقدمة

رغم السعي المتواصل لترسيخ الحقوق البيئية في الجمهورية التونسية إلا أن التلوث واستمرار التجاوزات القانونية ظل من المعضلات التي تشكل عائقا أمام تحسن الوضع البيئي، وذلك رغم إقرار المشرع التونسي بضمان الحقوق البيئية للمواطنين. فعلى خلاف دستور دولة الاستقلال جاء الدستور التونسي الجديد ليقرر مجموعة هامة من الحقوق البيئية لعل أبرزها ما ورد بالفصل 45 "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي". هذا الفصل الدستوري الذي بدا اختراقه واضحا في العديد من المرات عبر التجاوزات التي ترتكبها الشركات الصناعية مما يدل بشكل جلي عن عجز الدولة عن إيجاد حلول جذرية للقضايا البيئية وتعاطيها السلبي مع هذه المسألة عبر وضعها في خانة الملفات الهامشية التي لا تتطلب حلولاً عاجلة. لذلك أصبح من الضروري العمل على توفير الإمكانيات المادية اللازمة للهيكل المسؤولة عن حماية البيئة وأولها وزارة البيئة والوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنية للتصرف في

النفائات والديوان الوطني للتطهير والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من أجل ضمان الحق الدستوري في بيئة سليمة.

وقد حققت تونس في السنوات الأخيرة مكاسب عديدة في مجال الحقوق والحريات وذلك عبر تطور عديد المنظمات والجمعيات المدافعة عن الحقوق كما وكيفا ونجاحها في الربط بين حقوق الإنسان الطبيعية والحق في التنمية ومكافحة التهميش والتمييز الاجتماعي والاقتصادي. وكانت أحداث 14 جانفي 2011 بداية لتغيير حقيقي في اتجاه إعادة تأسيس لعلاقة جديدة بين الفاعلين السياسيين و نشطاء المجتمع المدني، وهو ما ساهم في دعم البناء الديمقراطي، وقد برزت جمعية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس سنة 2011 كأحد الجمعيات التي جعلت من الدفاع عن حقوق الإنسان عمودها الفقري، و تمثلت أبرز أهدافها في نشر ثقافة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية انطلاقا من المرجعيات الدولية و من ثقافتنا الوطنية و النهوض بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية داخل المؤسسات عبر تطوير العلاقات المهنية و اقتراح البدائل و الحلول الممكنة القادرة على تدعيم هذه الحقوق التي عادة ما يكون انتهاكها مرتبطا بمنوال تنموي اقتصادي. وقد تنوعت نشاطاتها بين إصدار التقارير الشهرية والسنوية وكتابة المقالات والقيام بالأعمال الميدانية التوثيقية وتنظيم الملتقيات والندوات لتحسيس بأهمية القضايا المتعلقة بالحقوق الفردية والجماعية. وفي إطار الجهود التي تبذلها المنظمة في ترسيخ القيم المدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تم افتتاح 03 فروع تابعة للمكتب الرئيسي بالعاصمة تركزت بكل من ولايات القيروان والمنستير وقفصة، حملت على عاتقها مسؤولية ترجمة خصوصية قضايا هذه المناطق والدفاع عنها. وقد مثلت قضية البيئة والدفاع عن حق المواطنين في العيش في فضاء سليم قضية رئيسية في برامج المنتدى عبر دعم الحركات البيئية وتأطيرها ثم تطور الأمر إلى اللجوء إلى التقاضي البيئي.

التقاضي البيئي آلية من آليات ترسيخ حقوق الأجيال القادمة

1. مفهومه

يعتبر التقاضي من الحقوق اللصيقة بالإنسان والأشخاص المادية والمعنوية، والتقاضي البيئي يعني اللجوء إلى القضاء من أجل الدفاع عن القضايا البيئية والقيام لدى المحاكم بالدفاع عن المصالح الجماعية والفردية في المجال البيئي.

2. أهميته

تبرز أهمية التقاضي البيئي في كونه يهدف إلى إنفاذ القوانين البيئية المنتهكة وتطبيقها من أجل وضع حد للاعتداءات التي تطلال البيئة والإنسان.

3. دوره في ترسيخ حقوق الأجيال القادمة

"صدر عن اليونسكو في سنة 1997 إعلانٌ تضمّن 12 مادة حوصلت مسؤولية الأجيال الحاضرة في صون احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة ومصالحها صونا كاملا وحماية حقها في بيئة سليمة وتنمية شاملة ومستدامة وضمان ارتفاع الأجيال القادمة بثراء النظم البيئية وعدم توريثها لإصابات ومشاكل يتعذر تداركها"³⁶. من هنا يبرز دور الأجيال الحاضرة ونقصدها بها الأفراد والجماعات والجمعيات والمنظمات والحكومات ومتخذي القرار في السعي من أجل ترسيخ الحقوق البيئية التي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة ومن الحق في الحياة. وهذا لا يمكن له أن يتحقق ما لم تكن هناك إرادة فعلية للحد من الانتهاكات التي تطلال البيئة في تونس وفي عديد بلدان العالم. وتنبي هذه الإرادة أساسا على محاسبة الشركات الملوثة والجهات المسؤولة عن الأضرار البيئية

³⁶ <https://tn.boell.org/ar/2017/07/27/hqwq-ljyl-lqdm-fy-twms>

بالاستناد إلى أدوات سيادة القانون وعن طريق اللجوء إلى القضاء باعتباره سلطة قادرة على إحداث تغييرات وتحقيق العدالة والإنصاف. وقد تنهت جمعية المنتدى التونسي إلى أهمية البعد القانوني في إطار الدفاع عن الحقوق البيئية فكان العمل على التحسيس بأهمية التقاضي البيئي ونشر ثقافة الاشتباك القانوني محور عمل الجمعية سيما وأن عديد الجهات تعاني إشكاليات بيئية كبيرة.

تقديم أبرز المشاكل البيئية بمنطقة الحوض المنجمي

1. انقطاع مياه الشرب

مثل انقطاع المياه الصالحة للشرب بتونس في الأعوام الفارطة إحدى أهم الإشكاليات التي جلبت انتباه الجميع بكامل تراب الجمهورية، هذه المسألة التي تصدرت اهتمام وسائل الإعلام لسنوات لم تجد مجيب من السلطة التي عن هذا التعدي الواضح لحق آلاف المواطنين في الماء الصالح للشرب مثلما نص عليه الفصل 44 من الدستور التونسي.

ولم تكن ولاية قفصة ومنطقة الحوض المنجمي بالتحديد بمنأى عن معضلة العطش الذي بات هاجسا يؤرق أهاليها. ولئن بدأت معاناة السكان مع هذا المشكل منذ العشرية الأخيرة إلا أن الوضع اتخذ منحا تصعيديا في السنوات الماضية ليصبح الانقطاع شبه يومي خاصة مع حلول الموسم الصيفي. وعلى عكس بقية الجهات بالجمهورية التي تعيش على وقع انقطاعات متكررة وفجئية للمياه الصالحة للشرب فإن انقطاع المياه بجهة الحوض المنجمي له طابع خصوصي نظرا لتداخل الأسباب وتعدد الأطراف المتسببة في هذا الإشكال، فبالإضافة إلى تزايد الأربطة العشوائية دون رقابة الشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه وتقادام الشبكة مما انجر عنه كسور داخل القنوات فإن هناك سبب

مباشر متمثل في مسؤولية شركة فسفاط قفصة التي تستنزف الثروة المائية للمنطقة من أجل استعمالها لغسل الفسفاط. وهذا ما جعل أهالي الجهة يعانون غياب هذا المورد دون تدخل من السلطة المعنية لإيجاد حل جذري ينهي معاناتهم. ورغم تنظيم العديد من الوقفات الاحتجاجية وخروج الأهالي في مسيرات تنديدا بتواصل موجات العطش والاعتراض على سياسة التهميش التي تتبعها الدولة في انتهاكها لهذا الحق الدستوري، إلا إن ردود فعل الأطراف المسؤولة لم ترتقي لحجم الكارثة ليقع تجاهل جميع المطالب والشعارات التي رفعت. وقد انخرط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي في معركة الدفاع عن الحق في الماء الصالح للشرب دفاعا عن حق الاهالي بالجهة. وكان ذلك عبر القيام بالتعبئة الجماهيرية وتنظيم وقفات احتجاجية أمام إدارة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة فسفاط قفصة وتنظيم اعتصامات إضافة إلى المشاركة في المفاوضات مع السلط المحلية والجهوية ومع ممثلي الشركتين لإيجاد حلول لهذه المعضلة.



2. مخاطر التلوث الناجمة عن الصناعات الاستخراجية (الفسفاط والمجمع الكيميائي)

"يتمثل نشاط شركة فسفاط قفصة في استغلال الطبقات الفسفاطية لاستخراج الفسفاط وتنقيته من الحجارة ثم نقله إلى معامل المعالجة لإغنائه. عملية المعالجة تتم بطريقة جافة أو بطريقة الغسل. تعتمد الطريقة الجافة على الضغط الهوائي للفسفاط المجفف، تحدث هذه الطريقة تلوثا جويا خطيرا من جراء الغبار الذي ينتشر بالمحيط المجاور. لذلك تم التخلي عن هذه الطريقة خلال التسعينات وتعويضها بطريقة الغسل إلا أن هذه الطريقة تتطلب مصادر هامة من المياه وتفرز كميات من النفايات الصلبة يفوق حجم مكوناتها المليمترين"³⁷

وحسب الدراسة التي أعدها الشركة خلال سنة 2007، تلقى جل هذه النفايات في مجاري الأودية انطلاقا من تسعة مغاسل موزعة بين المناطق التالية: أربع مغاسل بالمتلوي ومغسلة بكاف الدور ومغسلة بأم العرائس ومغسلة بالرديف ومغسلة بالمظيلة ومغسلة بالصهيب.

وفيما يلي جدول تفصيلي لكميات النفايات المنجمية المصروفة بمناطق عدة، تم انجازه ضمن دراسة أعدها مكتب الدراسات RAMBOLL بطلب من البنك الأوروبي للاستثمار ووزارة البيئة التونسية تحت عنوان "دراسة حول الفاعلية من أجل الحد من التلوث وتأهيل الحوض المنجمي بقفصة"³⁸

الكمية الأدنى بالطن	الرديف	أم العرائس	المتلوي	كاف الدور	المظيلة 1 و 2	المظيلة 3
700000	800000	2700 000	2800 000	900000	1 600000	
1400000	1400000	3800000	3500000	1300000	2200000	
1050000	1100000	3250000	3150000	1100000	1900000	
معدل المتوسط بالطن						
مكان التجميع	سد الرديف	سد أم العرائس	سد السيسب	وادي النالجة	وادي ستيقي	سد المظيلة

³⁷ تقرير "مؤثرات النفايات الصناعية السائلة بالودية على الأراضي الفلاحية المجاورة و التابعة لمجموعة اولاد سيدي عبيد بولايي توزر و قفصة . الخبير في

البيئة و التلوث خالد المذيب سنة 2007 ص 16

³⁸دراسة حول الفاعلية من أجل الحد من التلوث وتأهيل الحوض المنجمي بقفصة 2019

"كما بينت التحاليل الكيميائية أن النفايات المنجمية تحتوي على كميات من المواد العضوية ومن الفسفاط مع عدة عناصر أهمها الكالسيوم والبوتاسيوم وعدة معادن ثقيلة منها الكروم والزنك والفاناديوم والمنغنيز والنيكل والكمديوم والفلورور. وتعتبر هذه النفايات بحكم تركيبها وحجمها خطرا على المناطق الرعوية والمحيط السطحي وكذلك على نوعية المياه الجوفية".³⁹

بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد البيئة والمحيط جراء إنسياب نفايات الأنشطة المنجمية لكل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي، تسبب هذه النفايات كذلك مجموعة من الأمراض الخطيرة في أوساط سكان المناطق المنجمية، خصوصا تلك المتعلقة بالجهاز التنفسي والجهاز العصبي والأمراض الجلدية والسرطانات والسكتات القلبية، وتعزى أسبابها أساسا إلى ارتفاع منسوب الغبار في الهواء وانتشار المواد الخطرة، وفي تصريح للدكتورة شاذلية التليلي حول ارتفاع نسبة الأمراض السرطانية بالجهة بينت أن السبب يعود أساسا إلى التلوث الذي تسببه شركة فسفاط قفصة و المجمع الكيميائي.

ويتواصل هذا الإشكال رغم تحديد المشرع الحدود القصوى لانبعاث الملوثات في المحيط في الأمر الحكومي عدد 447 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 يتعلق بضبط حدود الإنذار لنوعية الهواء المحيط. وقد ورد فيه التنصيص على تحديد الحدود القصوى لتركيزات ملوثات الهواء المحيط من أجل حماية الصحة والبيئة. وعلى أن "يتم أخذ عينات الهواء المحيط وتحليلها طبقا للطرق التي تضبطها المواصفات التونسية الجاري بها العمل. وفي صورة عدم وجودها، تطبق الطرق المعترف بها على المستوى الدولي".⁴⁰

³⁹ تقرير "مؤثرات النفايات الصناعية السائلة بالأودية على الأراضي الفلاحية المجاورة والتابعة لمجموعة أولاد سيدي عبيد بولايي توزر وقفصة، الخبير في البيئة والتلوث خالد المذبوب ص 31

⁴⁰ <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/ta20184473.pdf>

تعاطي السلطة مع المشاكل البيئية في الحوض المنجمي وولادة عقلية التقاضي البيئي

لطالما كانت المسألة البيئية بمنطقة الحوض المنجمي من الأمور الهامشية في عمل الحكومات المتعاقبة التي اتخذت موقف المتفرج لما يتسبب به الحوض في هذه المواضيع من إرباك للسير الطبيعي لأهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في خزينة الدولة ألا وهو الفسفاط. وقد ظلت هذه المشاكل في مربع معزول عن مطالب السكان التي تمحورت جميعها حول الحق في التشغيل دون اعتبار لأهمية الحق في بيئة سليمة وضرورة العمل على الحفاظ على هذا الحق الدستوري. ومن هذا المنطلق كان تعاطي السلطة مع المشاكل البيئية بمنطقة الحوض المنجمي تعاظيا ضعيفا لا يرتقي لحجم الخطورة التي تتعرض لها البيئة بالمنطقة، ولا للانتهاكات التي تطال سكان الجهة. وظل الوضع البيئي على حاله من السوء بسبب غياب فلسفة الاهتمام بالمجال البيئي، وعدم دمج في البرامج والمناهج التنموية، إضافة إلى غياب التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج حماية البيئة من أخطار التلوث المحدقة بها وإنعدام الإرادة السياسية لردع المخالفين وخاصة المؤسسات الصناعية. علاوة على ذلك فإن العلاقة متوترة في أغلب الأحيان بين الجمعيات المنادية بضرورة تفعيل الحقوق البيئية ومؤسسات الدولة التي تتغاضى عن مطالب سكان الجهات المهمشة بيئيا وعن نضالات منظماتها وصراعا منذ سنوات من أجل الحفاظ على إستمرار عمل الشركات الصناعية المشغلة للنسبة الأكبر من السكان وإجبارها على تبني برامج متصالحة مع المحيط. ولا ننسى أيضا الإشكال الرئيسي الذي يحول دون الوصول إلى نتائج مجدية وهو عجز الحكومة عن إيجاد خطاب مناسب للتوعية وتعزيز الحس بأهمية المحافظة على البيئة. وهذا ما خلق تصعيدا لدى الأهالي ومكونات المجتمع المدني في معركتهم ضد انتهاك حقوقهم البيئية، ومعاناتهم لسنوات من تبعات

التلوث وتجاوزات الشركات الصناعية، وقد كان هذا التصعيد بمثابة نقطة التحول التي انخرفت بشكل الاحتجاجات من طابعها المعزول والضيق إلى بداية تشكل ثقافة التقاضي عبر اللجوء إلى المحاكم.

التجارب الوطنية في مجال التقاضي البيئي

1. تجربة عقارب، صفاقس

قام سكان عقارب بولاية صفاقس بتقديم شكاوى قضائية ضد الديوان الوطني للتطهير (ONAS)، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (ANGED)، المسؤولة عن تفريغ النفايات في المحمية الطبيعية بالجهة إضافة لوزارة البيئة وشركة "Ségor" وهي التي تدير تنفيذيا مصب "القنة"، وقد اعتبر سكان المنطقة أن مواصلة اشتغال المصب هو انتهاك واضح لحقوقهم الدستورية وينذر بكارثة حقيقية للبيئة. وقد تم إصدار أحكام قانونية بالإضافة إلى قرار بلدي قاضي بغلق المصب في 2021 بالنظر إلى الأمراض والأوبئة التي تسبب فيها لسكان عقارب.



وقد كانت محكمة الناحية بمدينة عقارب قررت حجز القضية المتعلقة بالتوقف الفوري عن استعمال مصب "القنة" لتجميع الفضلات والتي جاءت بناء على إذن على عريضة صدرت يوم 11 جويلية 2019 وكانت المحكمة قد أصدرت يوم 11 جويلية 2019، إذنا على عريضة يقضي بالتوقف الفوري عن استعمال مصب "القنة" لتجميع الفضلات نظرا للأخطار التي يمثلها على صحة المواطنين وحقهم في التمتع ببيئة سليمة، وذلك حسب الفصلين 213 و214 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية وما ينص عليه الفصل 45 من الدستور الذي يقضي أن الدولة تضمن الحق في بيئة سليمة والمساهمة في سلامة المناخ وأنه عليها توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث.

2. تجربة جبل فضلون، القيروان

تقدم أهالي منطقة القفي التابعة لمعتمدية السبيخة بالقيروان في افريل 2018 بدعوى قضائية ضد أحد رجال الأعمال الذي قام باستغلال غير قانوني لجبل "فضلون" من أجل انجاز مشروع "مقطع حجارة" مما يهدد البيئة وصحة سكان المنطقة. ويعتبر جبل فضلون مورد رزق العديد من السكان في المنطقة الذين يقومون بجمع الأعشاب منه وتحويلها إلى زيوت ثم بيعها كما يستغلونه لرعي الأغنام والماشية. إضافة إلى أن هناك إمكانية تضرر المنازل المتاخمة للجبل. وقد قام المستغلون باختراق الأحكام الدستورية خاصة الفصل 13 الذي ينص على أن "الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه" والفصل 45. وكردة فعل قام الأهالي بتأطير من المنتدى التونسي لفرع القيروان بتكليف محام لرفع قضية ضد رجل الأعمال الذي شرع في إستغلال الجبل وذلك من أجل منعه من مواصلة انجاز المشروع وكما قاموا أيضا بتقديم عريضة للتعبير عن رفضهم لاستمرار عمل المقطع دون صيغة قانونية.

القرآن في 9 أبريل 2018

بيان صادر عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اهلي جبل بن قنبلين: الدفاع عن الحق في بيئة سليمة ليس جريمة

إثر احتجاج نظمه أهالي جبل بن قنبلين بعمدة القفي من وحيثية البيئية على البدء باستغلال مقادير الحجارة بمنطقة ترخيص من وزارة التجهيز الصبح عند قلوبته لعدم احترامه طبيعة الغار والبيئة مما جعل معاد البيئية يأمر بإيقاف الأشغال و التي مكثت نهيدا لقوت الملائت التي تسكن على سطح الجبل و تحدد في عيشها على تقشير الأكليل وحيثية البيئية تلت اعدة مجموعة من اهلي المنطقة و اربعة منهم بجهة إقاف ومجموعة أخرى بجهة بروج على أقرار المحكمة الابتدائية بالقرآن وحدثت الجلسة ليوم الثلاثاء 10 أبريل 2018.

ويجوز فرع القرآن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي طالما دافع عن رؤية تنموية جيدة لجهة القرآن تراعي الخصوصيات المحلية وتحترم البيئة أن:

- يجدد مسألته لأهالي جبل بن قنبلين في دفاعهم عن حقهم في بيئة سليمة وتلبية تراخي خصوصيات المنطقة التربة بتقشير الطين.
- يندد بالجراء الملاحقات الأمنية والإحالة على القضاء ازاء الإحتياجات الاقتصادية المشروعة باعتراف السلطة المحلية.
- يطالب بالتفريق بين كلفة منح ترخيص مغال للشروط القانونية لمستغلي المقطع.
- يشكر كل المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن اهلي قنبلين وحققهم المشروع في الوقوف ضد من يبدد لفة عيشهم وحيثية.
- يدعو الحكومة للإبقاء على تدابيرها التنموية بالجهة وحيثية المشاريع المعطلة و يجدد نداءه لجهة القرآن وحيثية الكرامة لكل مواطنيها ويحترم تنوعها البيئي.

فرع القرآن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بيان الدعم الصادر عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كما تبين أن الرخصة الممنوحة للشركة المستغلة وقتية وتمتد من 15 جانفي لغاية 14 أبريل 2018 بحيث تخول فقط القيام بالأشغال الأولية دون استخراج الخامات من المقطع. كما قدم أهالي منطقة القفي مطلب إعتراض على رخصة مقطع الاستخراج بجبل فضلون لكل من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الشؤون المحلية ووزير الفلاحة والموارد المائية ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وإثر ذلك أذن وزير التجهيز والإسكان بإيقاف إستغلال مقطع الحجارة الصناعية بجبل فضلون.

الحمد لله ،
القي في ١٠/٠٠/٢٠١٨

إلى عناية السيد
وزير الشؤون المحلية والبيئة
الموضوع: اعتراض على رخصة مقطع لإستخراج (gravier) بجبل فظلون بعمادة
القي معتمدية السبيخة - ولاية القيروان

نحن الممضون أسفله متساكني منطقة القي الواقعة في أقصى الشمال الشرقي لولاية القيروان على
حدود ولايتي سوسة و زغوان . نقدر مساحتها بحوالي خمسون كيلومتر مربع عدد سكانها حوالي
خمسـة آلاف نسمة . وهي منطقة فلاحية بالأساس حيث تحتوي على مساحات شاسعة من أشجار
الزيتون وعدة أنواع من الأشجار المثمرة (شمش - لوز ...) إضافة إلى زراعة أنواع كثيرة من
الخضر (فلفل - جليانة - طماطم - بطاطا - نخاع - مقندوس) فضلا عن ذلك تربية
الحيوانات (أغنام - أبقار) وتمتد هذه الأراضي الزراعية الخصبة والتي تمثل مصدر رزق
للسكان إلى حدود جبل فظلون أين يقطن عدد لا يستهان به من العائلات والتي تتخذ من الجبل موردا
رزقي لها كاستغلال نبات الإكليل والحلفاء وتربية الحيوانات والنحل ... ويعتبر جبل فظلون منطقة
بيئية بالمتياز حيث تم رصد اعتمادات مالية هامة من الدولة التونسية لتشجير منذ الاستقلال وذلك بغرس
أشجار الصنوبر والكائتوس والعراعر ، كما وقع في السنوات الأخيرة رصد استثمارات مالية من طرف
دولة ألمانيا لزيادة تشجير الجبل والمحافظة عليه كمسقة بيئية هامة .
وبعد كل هذا من الموصف أن نفاجا السكان بإنشاء مقطع حصص (gravier) بهذه المحمية الطبيعية والتي
سكون له أثر سلبية متعددة على السكان والحيوان والنبات بما سببته من ارتفاع نسبة التلوث في
الهواء جراء الأتربة الصادرة من الحفريات علما وأن هذا الجبل يقع على طول الحدود الشرقية لمنطقة
القي وهذا ما يسهل وصول هذه النفايات إلى كل أرجاء المنطقة نظرا لتوافقها مع اتجاه الريح إضافة إلى
ما تسببه الحفريات من ارتجاج ونتيجة لكل هذا سيكون هذا المقطع سببا رئيسيا في تحويل منطقة القي
من منطقة فلاحية أهلة بالسكان إلى منطقة جرداء ومهجورة
وحيث من الثابت وطبق محضر المعاينة المرافق لهذا وزارة السيد معتمد المنطقة صحية ممثلي
الإدارات الجهوية ذات الصلة (أملاك الدولة ، التجهيز والإسكان ، البيئة ، والفلاحة) بأن التماهي في
منح رخصة المقطع للمقاولين والمستثمرين من شأنه أن يسبب مضرة كبيرة لسكان المنطقة على مستوى
الصحي والاجتماعي وخاصة على مستوى موارد رزقهم المتمثلة في غراسات الزيتون الملاصقة تماما
لموقع المقطع إضافة إلى الأخطار الكبيرة الناجمة على إستعمال الذخيرة بالمقطع وهو ما من شأنه أن
يهدد مساكن الأهالي البسطاء .
وحيث أن الترخيص الأولي الممنوح من طرف وزارة التجهيز لم يكن طبق الترتيب والقانون
المنطبق وأهمل إستشارة سكان المنطقة والرأي الفني للإدارات المختصة ذات الصلة وهو ما سبب في
وجود إحتقان و غضب كبير لدى أهالي المنطقة والذين تفاعلوا بالتدخل بالترخيص المذكور أعلاه .
وحيث يبدو أن وزارة أملاك الدولة تعترم إمام الإتفاقية مع المقاولين دون مراعاة الجوانب المذكورة
أعلاه وخرق الترتيب الإداري .
وامام هذا الوضع الكارثي الذي سيحل بالسكان نظرا لعدم مراعاة خصوصيات هذه المنطقة نطلب
من سيادتكم تدخلا فوريا لإيقاف هذه الرخصة حماية للمواطنين في حياة سليمة والتمتع بالعيش الكريم .
ولكم جزيل الشكر سلفا

المصاحب:
- قائمة في أسماء الأهالي المتضررين
- نسخة من محضر معاينة عدد 74/2018
15 مارس 2018
إعلام بالوصول

مطلب اعتراض على رخصة مقطع لاستخراج الحجارة بجبل فظلون

مبادرة المنتدى التونسي للخروج من مربع التحركات المعزولة إلى ترسيخ ثقافة التقاضي البيئي من أجل محاسبة الشركات الملوثة

بادر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تنظيم ملتقيات ومنتديات حول المظالم البيئية التي تشهدها مناطق عدة من الجمهورية من أجل نشر ثقافة الإشتباك القانوني وبهدف تسليط الضوء على حجم الضرر . فكان "المنتدى المغاربي من أجل العدالة الاجتماعية والمناخية" الذي انتظم

سنة 2016 بمدينة الحمامات بمشاركة خبراء ومنظمات وحركات إجتماعية مدافعة عن البيئة من تونس والمغرب العربي وأوروبا. وقد انعقد هذا المنتدى من أجل تحسيس المجتمع المدني بالمظالم البيئية وعلاقتها بالتغيرات المناخية ومن أجل تبادل الخبرات بين مختلف التحركات البيئية وتحديد القضايا المشتركة ذات الأولوية ومن أجل تعزيز التضامن ومزيد التنسيق بينها من أجل صياغة مرافعة مناخية جماعية دفاعا عن العدالة البيئية.

وتواصلت مبادرات المنتدى في مجال التّحسيس بأهمية التحرك من أجل الدفاع عن القضايا البيئية فتم تنظيم "منتدى العدالة البيئية" سنة 2017 والذي إنتظم على مدى ثلاثة أيام بحضور خبراء ومختصين ونشطاء في مجال القضايا البيئية في تونس وتضمن ورشات عمل تمحورت أساسا حول الحق في الماء والحق في العيش في بيئة سليمة والحق في التنمية المستدامة. وأثناء الملتقى تم طرح أفكار بخصوص حقوق الإنسان ومنوال التنمية في ضوء المظالم البيئية مع التأكيد على أهمية النضال البيئي واسترداد الحقوق المنهوبة بالإستناد إلى أدوات قانونية.

وفي جويلية 2020 تم بقفصة تنظيم ندوة بعنوان "التحسيس بأهمية التقاضي البيئي: المظيلة نموذجا". وشهدت الندوة مشاركة 24 طرفا من منظمات وجمعيات ناشطة في المجال البيئي بالجهة، كما مثلت مساحة للنقاش بين المحامين الحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني ورؤساء بعض البلديات بخصوص القضايا البيئية المتداولة في جهة قفصة عامة مع دراسة حالة المخالفة القانونية للمجمع الكيميائي بالمظيلة، الذي بدأ نشاطه منذ 1984 دون الحصول على الترخيص القانوني ودون احترام المعايير البيئية والصحية المعمول بها. وكان هدف الندوة التأكيد على أهمية آلية التقاضي من أجل تحقيق العدالة البيئية.



وتم الوقوف أثناء النقاش على أهم الحجج القانونية والاستراتيجية المبتكرة والمستخدمه في مجال الدفاع عن الحقوق البيئية عالميا ومدى انطباقها على تونس، مع التركيز على نقاط معينة مثل تعريف الحق في البيئة ودور القضاء في ألا يهتَم هذا الحق، ومسؤولية الشركات الصناعية عن الأضرار التي تسببها وإمكانية التقاضي العابر للحدود عبر اللجوء إلى القضاء الدولي والتطرق لتجربة التقاضي البيئي بمدينة "القطار" عبر الاعتداء على الملك الغابي من طرف المجمع الكيميائي وسعي المجتمع المدني بالقطار إلى مقاضاته من أجل إفتكاك الحقوق البيئية لسكان المنطقة. ومن هذا المنطلق كان للمنتدى التونسي دور بارز في الدفع نحو الخروج من مربع التحركات المعزولة إلى التأسيس بأهمية نشر ثقافة التقاضي البيئي من أجل محاسبة الشركات الملوثة.

ومن أهم الخطوات التي بادر بها المنتدى ترسيخ فكرة تحمل المسؤولية المجتمعية لدى الشركات الصناعية بالإستناد إلى قانون المسؤولية المجتمعية عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 في مجال حماية البيئة، وذلك لصون مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة، ومن أجل الدفاع عن ملف بيئي يحاول عبره مناضلو الجمعية تسليط الضوء على شتى أشكال الخروقات التي تشهدها مناطق عديدة من الجمهورية في ظل زيادة وتيرة الأنشطة الملوثة وأثارها السلبية على

السكان وارتفاع التجاوزات البيئية دون رقابة فعلية من مصالح الدولة وظل ضعف الترسانة القانونية المؤطرة لنشاط الشركات الصناعية. ومع إستمرار الوضع البيئي على هذه الشاكلة من السوء، سعت الجمعية إلى تطوير ثقافة اللجوء إلى المحاكم من أجل محاسبة الأطراف التي ترتكب جرائم في حق البيئة أو الجهات التي تنهك القوانين في سبيل تحقيق الأرباح المادية دون مراعاة الجانب البيئي ومن هذا المنطلق قامت بدعم تجارب محلية من أجل الدفاع عن الحقوق البيئية.

التجارب المحلية في مجال التقاضي البيئي بولاية قفصة

1. نموذج المظيلة من أجل بيئة سليمة

تقدّم المجلس البلدي بالمظيلة بتاريخ 20 جانفي 2020 بدعوى قضائية ضد وحدة المجمع الكيميائي بالمعتمدية على خلفية ممارسة نشاط غير مرخص حسب ما ينص عليه الفصل 293 من مجلة الشغل الذي يخضع فتح واستغلال هذا الصنف من المؤسسات للحصول المسبق على ترخيص من الوزير المكلف بالمؤسسات المرتبة وذلك لضبط الإجراءات الوقائية الحافظة للصحة وسلامة المحيط. فصل تدعمه منظومة قانونية تؤكد على ضرورة حماية الحقوق البيئية والصحية للأفراد وأهمها الفصل 45 من الدستور والأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع. وفي إطار السعي إلى حماية الحقوق البيئية لسكان المظيلة والمناطق المجاورة لها التي لحقها الضرر تم تكليف محام لمتابعة هذا الملف. وقد أكدت اللجنة الجهوية للدفاع عن حق قفصة في بيئة سليمة، الذي يعد المنتدى التونسي جزءا منها، إستعدادها للانخراط في هذه القضية من خلال زيارات المساندة وتنظيم الندوات للتعريف

بالقضية ومزيد الضغط. وطالب المجلس البلدي إدارة المجمع بتسوية وضعيتها القانونية عبر الحصول على التراخيص القانونية اللازمة التي تضمن مواصلة النشاط المنجمي للوحدة واحترامها للمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا، علاوة على التعويض ورفع الأضرار التي لحقت بالمدينة جراء هذا الخرق القانوني القائم منذ أكثر من 03 عقود. وإستنادا لتقرير تم انجازه من قبل مكتب الدراسات بالدممارك بخصوص آثار عمل الوحدة بالقرب من المناطق السكنية تبين بأن نشاط المصنع يساهم بشكل كبير في زيادة الأمراض التنفسية والصدية والأورام السرطانية وزيادة نسبة تلوث الهواء إضافة إلى تأثيراته السلبية على الإنتاجية الفلاحية بالمنطقة عبر تضرر التربة والطبقة المائية. وهذا ما تم تضمينه مع ملف الدعوى في انتظار صدور أحكام قضائية عادلة وإجراءات جديدة في هذا الشأن.

2. نموذج سقدود من أجل الحق في الماء

تعيش منطقة سقدود التابعة لمعتمدية الرديف من ولاية قفصة على وقع انقطاع الماء الصالح للشرب منذ 03 سنوات رغم النداءات المتكررة للمتساكنين بتوفيره. ومن أجل ذلك تم تقديم شكاية من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه فرع المتلوي، بسبب حرمان أهالي منطقة السقدود من الماء الصالح للشرب، إنعقدت أولى جلساتها يوم 16 جانفي 2020 بالمحكمة الابتدائية بقفصة تحت عدد 19670 بحضور ممثل عن الشركة المذكورة ولا تزال أطوار القضية جارية لحد كتابة هذه الأسطر.

التقاضي آلية مهمة للدفاع عن الحقوق البيئية

في تناوله للقضايا البيئية يرى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن الوضع البيئي المتردي الذي تعانيه جل مناطق البلاد يرجع أساسا

إلى طبيعة المنوال التنموي الذي لم يولي هذا الجانب المكانة التي يستحقها. وكدليل على ذلك، في المناطق التي تتركز فيها أقطاب الصناعات المنجمية والتي تعتبر من أكثر الصناعات تلويثا كان الهم الوحيد لجل الحكومات ضمان ديمومة الإنتاج والترفيه في نسبته بغض النظر عن حجم الأضرار والتداعيات البيئية والصحية وحجم الموارد المائية المستنزفة.

وكنتيجة لذلك تعتبر الشركات التي تمتلكها الدولة من بين أكبر الشركات الملوثة في تونس على غرار شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي (قابس وقفصة) والسياب (صفاقس) والديوان الوطني للتطهير. ورغم ظهور عديد الحركات البيئية التي رفعت شعار حق العيش في بيئة نظيفة دون تلوث إلا إن الوضع العام ازداد ترديا وهو ما تطلب البحث عن آليات جديدة مثل آلية الاشتباك القانوني في القضايا البيئية إستنادا إلى ما توفره المنظومة القانونية التونسية التي رغم قصورها في عديد المواضع (سيما فيما يتعلق بحماية الشركات والتشجيعات المقدمة لها)، تبقى قادرة إذا ما توفرت إرادة سياسية حقيقية على إيقاف هذا التزييف وتكبيد الشركات الملوثة خسائر هامة ترتقي الى حجم الخسائر البيئية التي تتسبب فيها للطبيعة و المواطنين على حد السواء.

كذلك من المهم أن ينخرط المجتمع المدني في هذه المعركة عبر التنسيق مع رجالات القانون للدفع نحو إرساء فقه قضائي بيئي قادر لا فقط على إيقاف التجاوزات وإنما له القدرة على مسائلة الأطراف الملوثة ودفعها مهما كان ثقلها الاقتصادي إلى التعويض عن حجم الأضرار التي تتعرض لها البيئة والمتساكنون. ويكون ذلك إستنادا إلى تقارير الخبراء والطلعن في بعض الإجراءات التي تتبعها المؤسسات الملوثة لتبييض أنشطتها وإجبارها على احترام المعايير البيئية المعمول بها وطنيا ودوليا إضافة الى اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن ذلك وأولها نشر التقارير التي توضح الصورة كاملة ودون تزييف حول التداعيات البيئية لأنشطتها.

كما تتأكد الدعوة إلى ضرورة إعداد مجلة بيئية جامعة تتضمن بنودا ترسي المسؤولية البيئية للمواطنين ومؤسسات الدولة والشركات نحو مختلف مكونات منظومتنا البيئية من ماء وهواء وتربة وبحر وغابات وجبال... والعمل على إعداد جيل متشبع بثقافة المحافظة على البيئة قادر على الدفاع عن حقوقه وحقوق الأجيال القادمة. ومن النقاط المهمة التي يجب على الدولة أن تعمل على إيلائها الأهمية القصوى هي تدعيم الهياكل المعنية مباشرة بالمسألة البيئية مثل الوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بالموارد البشرية واللوجيستية اللازمة حتى تكون قادرة فعلا على متابعة التجاوزات البيئية التي تسجل يوميا وعدم اكتفائها بالمرافقة الفنية فقط وإحكام التنسيق بين مختلف هذه الهياكل.

ويؤكد المنتدى على أنه أن الأوان لفتح حوار جدي حول الجدوى من بعض الصناعات الملوثة ذات التكلفة الصحية والبيئية العالية والتفكير مليا في وجهة هذا التمشي. ومن هذا المنطلق يجب العمل على استنباط منوال تنموي جديد يكون الإنسان غايته وليس وسيلته مثل الاستثمار في الاقتصاد الأزرق والأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

تبقى تجربة الإشتباك القانوني في القضايا البيئية إلى حد الآن جنينية تحتاج إلى مزيد الدعم وهو أمر طبيعي راجع أساسا إلى نظرتنا للمسألة البيئية برمتها التي ظلت هامشية وعادة ما تصنف في خانة الترف الفكري. ومن هذا المنطلق يأتي دور المجتمع المدني الذي أصبح مطالبا أكثر من أي وقت مضى بالعمل على صناعة وعي بيئي من خلال تبني مبادرات تؤهل المواطن إلى تحمل المسؤولية وأن يكون فيما بعد عنصرا فاعلا في عملية صنع القرار وبذلك يمكنه إجبار الأطراف الملوثة، شركات حكومية كانت أو خاصة، على مراجعة سياساتها.

الخاتمة

لا يمثل هذا التقرير فقط عرضاً لعمل قسم العدالة البيئية والمناخية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل يمكن اعتباره جزءاً من مناصرة المنظمة للحقوق البيئية من خلال رصد اهم الحركات وفهم ديناميكياتها وسيورتها واليات نضالها مع مسافة نقدية من داخل هذه الديناميكيات وبداية العمل على استراتيجيات جديدة لتكريس الحقوق البيئية.

ويعكس عمل قسم العدالة البيئية رؤية المنتدى الاستراتيجية حول " دولة حقوق وسيادة، مندمجة في محيطها المغاربي وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمواطنة الفعالة حسب مبادئ الحوكمة الرشيدة ومن خلال منوال تنموي عادل في جميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية" واعتمادا على المهام المقررة للمنتدى وهي الدعم والاسناد والمساهمة في تقاطع النضالات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ودولة الحقوق والمواطنة الفعالة.

ان سياقات مرحلة الانتقال الديمقراطي وما رافقها من توترات ونضالات اجتماعية أهملت عموماً قضايا البيئة والمناخ مما قاد إلى توسع رقعة الجهات التي تعاني من تلوث المحيط والانتهاكات البيئية. وتؤدي الانتهاكات البيئية والتلوث إلى التقليل من جاذبية عديد الجهات ان كانت جاذبة سابقاً كما يزيد من تهميشها ان كانت طاردة سابقاً. حيث أن التنمية والعجلة الاجتماعية لا تتحقق فقط بفضل توفير العناصر الاقتصادية بل أيضاً بضمان محيط سليم لا تتعارض فيه الاستثمارات والمشاريع مع الحقوق البيئية للأفراد.

من جانب آخر، يشهد العالم تحولات مناخية عميقة وخطيرة بدأت انعكاساتها على مختلف القطاعات المنتجة في الظهور والتفاقم (جفاف، فيضانات، أوبئة وأمراض جديدة..). وعليه وجب العمل بجدية على وضع سياسات تنموية بديلة تضمن استدامة التنمية وحقوق الأجيال القادمة عن طريق توفير الشروط والظروف الملائمة لمواجهة هذه التحولات والحد من تأثيراتها السلبية والعمل على دعم مناعة الافراد والمؤسسات في مواجهة التغيرات المناخية.

لطالما بنى صناع القرار السياسات التنموية لتونس على أساس اقتصادي بحت، يدعم الإنتاجية والنجاعة الربحية ويضمن لتونس موقعا في الاقتصاد العالمي وتنافسية مستقرة للمؤسسات الاقتصادية مع التوازن في الميزان التجاري. وليست هذه الرؤية إلا خيارا سياسيا تم ترسيخه منذ الاستعمار الفرنسي وتوارثه عبر الحكومات منذ الاستقلال. ولئن مكنت هذه السياسة من أرقام إيجابية من حيث المؤشرات الاقتصادية فإنها عمقت الهوة بين الجهات والطبقات الاجتماعية من حيث التمتع بخدمات الدولة والعيش الكريم. وحيث إن البيئة لم تكن أبدا الشغل الشاغل لسياسي تونس فإنها ضلت طيلة سنوات مسألة ثانوية لا يتم التطرق إليها إلى نادرا أو من أجل خدمة اجندات سياسية وحملات انتخابية في الجهات التي تبرز فيها المشاكل البيئية على قدم المساواة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تكن مأسسة البيئة في تونس ممنهجة أو خاضعة لخيارات وتوجهات سياسية واضحة وصريحة بقدر ما تكونت تدريجيا انطلاقا من الخيارات الاقتصادية الدافعة نحو المردودية الاقتصادية والتي كان لها تدريجيا الأثر السلبي الكبير على سلامة البيئة والمنظومة الإيكولوجية. وقد كان التلوث الصناعي الناجم عن الأنشطة الاستخراجية المكثفة بخليج قابس والحوض المنجمي من أول اللبئات المؤسسة للقوانين البيئية في تونس في علاقة بجودة الهواء والمائدة المائية. ومن المفارقات أن ينطلق التشريع للحقوق البيئية من هاتين المنطقتين اللتان تعرفان حاليا الخروقات والانتهاكات البيئية الأكثر حدة.

ويشمل القانون التونسي في علاقة بالبيئة اليوم مختلف الجوانب في علاقة بالحق في الماء، بجودة الهواء، بالتصرف في النفايات إضافة إلى النص على التنمية المستدامة وضرورة العمل على التحول الطاقى ودعم الاقتصاد الأخضر. ترسانة كاملة من القوانين والتشريعات تُفصّل ما ورد في دستور البلاد في علاقة بالبيئة وسلامة المحيط.

والجدير بالذكر أن مأسسة البيئة في تونس ليست في معزل عن الخيارات التنموية بصفة عامة حيث من الملفت في العديد من القوانين البيئية تصورها وتطويعها لتخدم مصالح المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين أكثر مما تهدف إلى ضمان الحقوق البيئية للأفراد. وعليه فإن الدارس لهذه الترسانة من القوانين يلحظ ضعف المنظومة الردعية وآليات الرقابة مما يرسخ لعقلية الإفلات من العقاب وإعادة الفعل الإجرامي (récidive) في علاقة بالانتهاكات البيئية. وكخير دليل على ذلك تكرار عمليات القص العشوائى للأشجار في الغابات كل سنة وبكميات متصاعدة تشي بضعف نجاعة مجلة الغابات وعجزها عن ضمان الحماية للموروث الغابى وردع المخالفين. كما أن الأريحية التي تتعامل بها عديد الأطراف الخارجية في الشأن التونسى (intrusion) في علاقة بالنفايات ومختلف التجاوزات في هذا الشأن ليس إلا نتيجة للتسهيلات التي جاءت بها مراجعة القوانين البيئية في علاقة بالتصرف في النفايات واثمينها. زد على ذلك تواتر الصدامات بين مواطنين ومستثمرين صناعيين لا يناون عن إقامة وحداتهم وتكثيف نشاطهم بالقرب من التجمعات السكانية والمناطق الطبيعية ضاربين عرض الحائط الأخطار الناجمة على البيئة وصحة المواطنين. حجتهم في ذلك التراخيص وكراسات الشروط المصادق عليها من مختلف الجهات الرسمية المسؤولة والتي تتغاضى عن دراسات التأثير على المحيط وتخل بواجبها الرقابى بعد انطلاق النشاط.

إن ضرورة دعم العجلة الاقتصادية والدفع بالإمام نحو الاستثمارات لا يجب أن يتعارض مع الحقوق البيئية والتوجه الوطنى نحو دعمها وتوفير ظروف

عيش كريمة للمواطنين والأجيال القادمة. كما أن المنوال التنموي المتبع يعرف إشكالات كبيرة سببها اعتدائه المتواصل واستنزافه للموارد الطبيعية التي تنبني عليها نجاعته وديمومته (كالفلاحة المكثفة والسياحة الساحلية الجماعية (tourisme de masse)). ويتوجب على الدولة في هذا الإطار العمل على إيجاد التوازن المطلوب عن طريق الاعتماد على خبرات المختصين في كلا المجالين الاقتصادي والبيئي مع تشريك المجتمع المدني والتأطير الإيجابي للحركات الاجتماعية البيئية بحيث لا يتم الاستخفاف بمطالبها وإيلاء الاهتمام لمقترحاتها في إطار التشاور والتفاعل البناء.

وفي خضم ذلك، يلعب الدور المجتمعي والاحتجاجي دور الراصد والمحذر والمحرار لتردي الوضع البيئي داخل الجهات وما يروزه في الساحة الأمامية مؤخرا إلا مؤشر لبلوغ مرحلة حرجة من التلوث البيئي والحرمان من الحقوق البيئية المشروعة. ويبقى من العاجل اليوم مواصلة تدعيم اعتماد التقاضي خيارا استراتيجيا دفاعا عن الحقوق وخلق ديناميكية أخرى تدمج الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وكل الفاعلين لكشف الانتهاكات والتصدي لعقلية مراكمة الأرباح على حساب البيئة والصحة العامة وتحميل الفاعلين السياسيين مسؤولياتهم في سن التشريعات او تحيين الراكد منها مما يضمن الحقوق البيئية ومراقبة تنفيذ السياسات العمومية حتى تفعل هذه الحقوق على أرض الواقع.